الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: ٢٠ / ٣ / ٢٠١١

نموذج رقم (١٦)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: عاطف حسن قاسم شواشرة الرقم الجامعي: ٨٠٧٠٨٦٧ تخصص: دراسات مرأة الكلية مركز دراسات المرأة

عنوان الرسالة / الاطروحة : الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٢٠ / ٣ / ٢٠١١

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع...... التاريخ ٢٠/٤/٢٠١١

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا عاطف حسن شواشرة ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي /أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 2011/3/14

The University of Jordan

Authorization Form

I, Atef Hasan Shwashreh, authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request, according to the University of Jordan regulations.

Signature:

Date: 14/3/2011

الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات

في مدينة عمان

إعـــداد

عاطف حسن شواشرة

المشـــرف

الدكتورة أمل الخاروف

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

دراســـات المـــرأة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار، 2011

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة **(الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان)** وأجيزت بتاريخ 2011/3/14

أعضاء لجنة المناقشــــة	التوقيـــــع
الدكتورة أمل الخاروف، مشرفاً أستاذ مشارك - دراسات مرأة	....
الدكتور جميل الصمادي عضواً أستاذ – تربية خاصة	....
الدكتور حمود عليمات، عضواً أستاذ مشارك – علم اجتماع	....
الدكتور عبد العزيز الخزاعلة، عضواً أستاذ – علم اجتماع (جامعة اليرموك)	....

الإهداء

إلى أعظم من في وجودي....

إلى أمي فاطمة القضاة يرحمها الله.....

إلى زوجتي الغالية الدكتورة سهاد بني عطا...

اعترافا بفضلكما وحبكما الرائعين

عاطف

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلائق، سيد المعلمين جميعا، وإمامهم محمد المصطفى خير المرسلين، فبعد أن منّ الله عليّ برؤية حصيلة هذا الجهد المتواضع يؤتي ثماره، فإنه لايسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الإمتنان الى الفاضلة الدكتورة أمل الخاروف، التي رافقت ولادة فكرة هذا البحث، ورعتها الى أن خرجت إلى حيز الوجود، حيث أمدتني بالتوجيهات دائما، وحرصت على متابعة كل صغيرة وكبيرة فيها.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وهم: الأستاذ الدكتور جميل الصمادي الذي علمنا صغارا ورعانا كبارا، والأستاذ الدكتور حمود عليمات، والأستاذ الكتور عبدالعزيز الخزاعلة من قسم علم الاجتماع في جامعة اليرموك.

ولا أنسى أن أشكر الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول تحكيم أدوات الدراسة، وأبدوا الملاحظات القيمة، كما واتوجه بخالص الشكر للأخوات المديرات والباحثات في مراكز رعاية المرأة في مينة عمان، اللواتي قمن بتطبيق استبانة الدراسة، وساعدن في اجراء المقابلات مع النساء المعنفات، وكل من أسهم في تقديم العون والمساعدة لإخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود وخاصة بناتي الرائعات رزان ولينا وميس وتالا اللواتي ساهمن بحبهن وتعاطفهن معي، وطباعة الرسالة كاملة.

الباحث

عاطف شواشرة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة..	ج
الإهداء..	د
شكر وتقدير..	هـ
المحتوى	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق.	ط
الملخص باللغة العربيّة.	ي
الفصل الأول: مقدّمة الدراسة..	**1**
مشكلة الدراسة..	4
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة..	6
تعريف مصطلحات الدراسة..	7
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة	**9**
الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات..	9
أشكال العنف ضد المرأة	11
الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف	13
الدراسات السابقة	18
أولاً: الدراسات الأجنبية	19
ثانياً: الدراسات العربية	22
ثالثا: الدراسات الأردنية..	24
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:	**30**
مجتمع الدراسة	30
عينة الدراسة	30
أدوات الدراسة	31
أولاً: استبانة قياس الاحتياجات النفسية والاجتماعية..........................	31

ثانياً: مقابلة النساء المعنفات.......	34
الإجراءات العامة للدراسة	35
التحليل الإحصائي..........................	35
محددات الدراسة..	35
الفصل الرابع: نتائج الدراسة:	**37**
أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	37
ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	45
ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	50
رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	51
خامسا: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	53
سادسا: النتائج المتعلقة بالسؤال الساس....................................	54
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة:	**57**
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	57
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	59
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	60
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	61
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	62
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس	62
التوصيات	**63**
المراجع العربية	**66**
المراجع الأجنبية	71
الملاحق	**76**
ملحق رقم (1): استبانة الاحتياجات النفسية والاجتماعية..........................	76
ملحق رقم (2): مقياس دافعية الإنجاز الدراسي	83
الملخص باللغة الإنجليزية	**86**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أسماء المراكز المقدمة للرعاية	31
2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على المجالات الفرعية لاستبانة الحاجات	37
3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الأساسية	38
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات الأمن والسلامة	39
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات الاجتماعية (الحب والانتماء)	40
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات تقدير الذات	41
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الحاجات المعرفية	42
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الحاجات الجمالية	43
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات تحقيق الذات	44
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجات النفسية والاجتماعية وفقا لبعض لمتغيرات	46
11	نتائج تحليل التباين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للحاجات النفسية والاجتماعية وفقا لفئات متغيرات الدراسة المستقلة	47
12	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين فئات متغير العمر	48
13	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية	48
14	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية	49
15	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال المشكلات التي تواجه النساء المعنفات	50
16	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات	52

	مجال الأساليب (ردود الفعل) التي تتبعها النساء المعنفات	
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الرضا عن الخدمات المقدمة	53
18	الاقتراحات القانونية للنساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف	55
19	اقتراحات النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف في مجال الأسرة	55
20	اقتراحات النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف في مجال العمل	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملحق رقم (1) استبانة تحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية	76
2	ملحق رقم (2) مقابلة النساء المعنفات	83

الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

إعداد

عاطف حسن قاسم شواشرة

المشرف

الدكتورة أمل الخاروف

ملخـــــــــــــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان، وتحديد المشكلات التي تواجههن والأساليب التي يتبعنها في مواجهـة العنف، وقياس مدى رضاهن عن الخدمات المقدمة لهن، والاقتراحات التي يرينها ضرورية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي.

تكونت عينة الدراسة من (204) نساء معنفات، طبق عليهن أداتين مقننتين من تطـوير الباحث هما: استبانة خاصة لتحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية ، ومقابلة نصف مفتوحة.

وقد أظهرت الدراسة أن تقدير النساء المعنفات لتوفر الإحتياجات النفسية والاجتماعيـة كان متوسطا في جميع المجالات، وقد كان أكثر الحاجات تلبيةا لدى النساء المعنفات هي حاجات تقدير الذات، أما أقل الحاجات تلبيةا لدى النساء المعنفات فقد كانت الحاجات الاجتماعية، كمـا أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المشكلات التي تعاني منها النساء المعنفـات هـي المشـكلات الإقتصادية، ثم يليها المشكلات النفسية، فالقانونية، وان أكثر الأساليب المتبعـة لـدى النسـاء المعنفات لمواجهة العنف هي الاعتراض والنقاش، أما أقل الأساليب استخداما فقد كانت الذهاب إلى مركز أمني لتقديم شكوى، كما أظهرت الدراسة ان رضا النساء المعنفات عـن الخـدمات المقدمة لهن كان متوسطا بشكل عام، كما كشفت نتائج هذه الدراسة بشقيها الكمي والنوعي عـن

مجموعة من الاقتراحات التي قدمتها النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف ضد المـــرأة فـــي الأردن والتي تركزت في ثلاثة محاور: قانونية وعائلية وفي مجال العمل.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات تمثلت في تقديم برامج الدعم الذاتي للمرأة، وتقديم خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات، والعمل على تمكين المراة ونشـــر الوعي بحقوقها القانونية والاجتماعية، كما اوصت الدراسة بتطوير استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، واجراء المزيد من البحوث والدراسات على ظاهرة العنف ضد المرأة.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعاني منها النساء في جميع أنحاء العالم، فهي ظاهرة قديمة ومستمرة ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع مهما بلغت درجة تحضره أو تقدمه، فهي ظاهرة كونية تخترق كل المجتمعات الإنسانية وكل الطبقات الاجتماعية بغض النظر عن الايديولوجيات أو الأديان أو الحضارات أو النظم السياسية الخاصة بهذه المجتمعات.

يعد العنف مشكلة ذات آثار نفسية واجتماعية سلبية على الفرد والمجتمع، وهي ظاهرة مركبة من عدة عوامل ومتغيرات ولها جوانبها السلوكية والمعرفية والبيئية والانفعالية، وتحدث في جميع المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة، وهو سلوك مكتسب من البيئة الاجتماعية، ويترتب عليه رد فعل ناتج عنه إحساس الفرد بالاضطهاد والظلم والرغبة في الانتقام، وهو لغة التخاطب الأخيرة عندما يعجز الفرد عن التعاطي الاجتماعي من خلال الحوار والمناقشة والفشل في الإقناع (Dissel And Ngubeni, 2004)

والعنف ضد المرأة الذي يعرف على أنه أي فعل عنيف قائم على أساس النوع الاجتماعي ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (الأمم المتحدة، 1997)، حيث تشير الأرقام إلى أن من بين كل ثلاث نسوة في العالم تتعرض واحدة على الأقل في حياتها للضرب والاعتداء، كما تشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن ما يقارب (69%) من النساء المتزوجات في العالم تعرضن في وقت ما من حياتهن للعنف الزوجي، وأن(5–6%) من النساء المسنات يتعرضن لسوء المعاملة بمختلف أشكالها (عنف جسدي ونفسي، واستغلال مالي، وإهمال......) (الهمامي،2008) .

ويؤكد كونلي وآخرون Connelly, et al.(2000) أن النساء في أمريكا يتعرضن للعنف بشكل كبير؛ حيث تتعرض (2–4) مليون امرأة سنويا للعنف. ولا يعتبر الحمل واقيا للنساء من الإساءة؛ فقد تبين في أحد المسوح أن (17%) من النساء اللواتي يراجعن العيادات قد

تعرضن للإساءة الجسدية أو النفسية خلال فترة الحمل، ويذكر عزام (2000) أن (95%) من ضحايا العنف في فرنسا من النساء، وان (51%) منهن يتلقين العنف من قبل أزواجهن، وفي كندا فإن (60%) من الرجال يمارسون العنف ضد زوجاتهم وأن امرأة من كل أربع نساء تتعرض للضرب في مرحلة ما من حياتها. وفي الهند تتعرض حوالي (80%) من النساء للعنف بمختلف أنواعه من مصادر مختلفة، ومن الأزواج بشكل رئيسي.

وتذكر ماتلين (2000) Maltin أن معدلات الإساءة في المجتمعات الأوروبية مشابهة لما هو موجود في شمال أمريكا. كما تكشف البيانات من آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا عن معدلات مرتفعة من الإساءة؛ حيث أن أكثر من نصف النساء البالغات ذكرن أنهن تعرضن للإساءة الجسدية من قبل شركائهن.

ويشير الشاعر(2003) إلى أن (70%) من النساء الأمريكيات يتعرضن للضرب المبرح على يد أزواجهن، بينما هناك ما نسبته (25%) من النساء البريطانيات يتعرضن للضرب على يد أزواجهن أو شركائهن، أما في إفريقيا فإن امرأة واحدة من كل ست نساء تضرب باستمرار على يد زوجها، كما تشير الدراسات إلى تعنيف النساء في كل من المكسيك و تشيلي وكوستاريكا وإسرائيل وباكستان.

أما في عالمنا العربي فتعيش المجتمعات العربية منذ عقود مراحل انتقال تدريجية من ثقافة تقليدية لأشكال ثقافية أكثر معاصرة (مجيد، 2008)، فالعولمة الزاحفة اليوم والتداخل مع ثقافات العالم الصناعي أدخلا تغيرات وظواهر جديدة أدت إلى اختلالات وتضاربات وتغيرات في بنية الثقافة العربية وهذا أدى إلى اختلالات في السلوك والمعايير والقيم وخلق معاناة نفسية قادت إلى ظواهر العنف المختلفة وخلقت فجوة كبيرة بين الأجيال (Camillieri And Vinconneau,1996)

وتشير العواودة (2010) إلى أن ظاهرة العنف ضد النساء منتشرة في مجتمعاتنا العربية ولكن ربما مع اختلاف في حجم ونوع العنف السائد، ففي المجتمعات العربية التي تتميز علاقات القوة داخل الأسرة فيها بأنها علاقات غير متكافئة جذريا، وتميل لصالح الرجل يتوقع أن تكون المرأة وكذلك الطفل وكبير السن هم الأكثر تعرضا للعنف داخل الأسرة .

ويذكر ريان (2009) أن (25%) من النساء المصريات يتعرضن للضرب مرة واحدة على الأقل في حياتهن الزوجية، وأن (75%) من السيدات المطلقات أو المنفصلات عن

أزواجهن أقررن بحدوث عنف جسدي لهن مرة واحدة على الأقل في حياتهن الزوجية، أما في المغرب فقد جاء في التقرير التمهيدي للشركة الوطنية أن حوالي (5,4%) من النساء المغربيات يتعرضن للعنف من أحد أفراد العائلة، كما جاء في تقرير رابطة المرأة أن (46,6%) من النساء اليمنيات تعرضن للضرب من أزواجهن أو من أحد أفراد الأسرة، وأن حوالي (51%) تعرضن للتهديد باستخدام العنف، أما في فلسطين فقد جاء في دراسة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ما نسبته (61,7%) من النساء الفلسطينيات تعرضن لعنف نفسي خلال مراحلهن.

أما في الأردن فإن الإحصاءات المتوفرة عن حالات العنف الأسري المُبَلَّغْ عنها للجهات الرسمية لا تعكس واقع انتشار المشكلة وذلك لأن معظم ضحايا العنف الأسري لا يطلبون المساعدة الاجتماعية والقضائية والطبية بسبب الثقافة السائدة بالمجتمع والتي تتقبل ثقافة العنف، وبسبب الوصمة الاجتماعية والخزي والعار المرتبط بالعنف، وقد يعتقد ضحايا العنف الأسري أنهم يستحقوا العنف وبعضهم قد يشعر بالخوف إذا طلبوا المساعدة، ولجميع هذه الأسباب التي تمنع ضحايا العنف الأسري من طلب المساعدة فإن الأرقام الإحصائية عن العنف الأسري لا تعكس حقيقية انتشار المشكلة بأي حال، والتي قد تكون أضعاف الأرقام المتوفرة بالإحصاءات (بشناق،2010).

بالمراجعة الإحصائية لـــ (1371) حالة راجعت عيادة الطب الشرعي المتعلقة بالعنف الأسري والعنف الجنسي عام (2009) تبين أن (46%) منها كانت لنساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن أو أشقائهن أو أبنائهن و(44%) كانت لأطفال تعرضوا للعنف الجسدي أو للعنف الجنسي أو للإهمال، و(8%) من مجمل الحالات كانت لنساء تعرضن للعنف الجنسي من داخل الأسرة أو خارجها، وتذكر سجلات إدارة حماية الأسرة أن هناك (782) قضية إيذاء جسدي و(181) قضية إيذاء جنسي سجلت ضد النساء في عام 2010 (حماية الأسرة، 2010)، وقد كانت المرأة الزوجة هي الضحية في (90%) من مجمل حالات النساء المتعرضات للعنف الجسدي، وشكل هذا العدد ما نسبته (98,5%) من حالات العنف الزواجي حيث لم تتجاوز نسبة تعرض الزوج للعنف من قبل زوجته الـــ (1,5%)، كما أن (9%) من مجمل حالات العنف الجسدي ضد النساء كانت المرأة غير المتزوجة هي الضحية بتعرضها للعنف من قبل أشقائها أو والدها (بشناق، 2010).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الانتشار الواسع لظاهرة العنف ضد المرأة إلا إنها لم تحظ بالاهتمام الكافي إلا مؤخرا عندما بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان، واعتبر العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوقها الأساسية.

فمنذ صدور القرار الدولي الأول لمكافحة العنف ضد المرأة عام 1990 من المجلس الاقتصادي الاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة مرورا بالإعلان من أجل القضاء على العنف الموجه للمرأة عام 1993 وحتى يومنا هذا ما زال العنف ضد المرأة في تزايد مستمر، وهذا ما أكدته الدراسات (Knickrehem And Teske, 2000, Matlen,2000 And Peek-Asa,et al,2002) من أن المرأة في مختلف المجتمعات والحضارات تتعرض لأشكال مختلفة من العنف تتعدى الاعتداء الجسدي والمعنوي إلى الحط المقصود من قدرها وتكريس تبعيتها وحرمانها من حقوقها أو ممارسة ذاتها بشكل يعبر عن إنسانيتها.

أما في الأردن فعلى الرغم من أن المرأة الأردنية قد حققت الكثير من الانجازات التي أحدثت تغييرات في وضعها ومكانتها في المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية إلا أن قضايا العنف الأسري بأشكالها المختلفة وخاصة العنف ضد المرأة بدأت تظهر على السطح وتؤرق المجتمع الأردني بما تخلفه من آثار على الضحايا نتيجة الاعتداءات الجسدية والنفسية التي تمارس على النساء، وتشير الإحصائيات حول قضايا العنف الجسدي إلى وقوع مئات من حالات العنف الأسري سنويا، حيث وصلت نسبة العنف ضد المرأة إلى (40%) في عام 2009 وفق دراسة أجراها المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، مقارنة ب (60%) في العام 2007، كما يشير تقرير خط الإرشاد الاجتماعي والقانوني والنفسي التابع لإتحاد المرأة للعام 2009 إلى أن الحالات الواردة لخط الإرشاد بلغت (2790) ومن ضمنها بلغ عدد الاستشارات القانونية (930) والاجتماعية (951) مقارنة ب (2721, 2710) في عامي 2008، 2007 على التوالي.

وبالنسبة للأرقام الصادرة عن إدارة حماية الأسرة عن الفترة ما بين عامي (1998-2009)، فإن هناك تزايدا في أعداد حالات العنف الزواجي المسجلة ضد المرأة وحالات الإساءة للأطفال، حيث بلغ عدد القضايا التي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة عام 1998 (295) حالة، ارتفعت عام2001 إلى (564) حالة وعام 2002 إلى (661) وتواصل الارتفاع في عام 2004

لتصل إلى (1423) حالة وإلى (4312) حالة في عام 2008، وإلى (1940) حالة لعام (2010) من مختلف أنواع العنف الأسري والإساءات الواقعة على النساء.

وتتضح مشكلة الدراسة إذا ما عرفنا أن معظم الدراسات التي أجريت على البيئة الأردنية قد أغفلت الاحتياجات النفسية والاجتماعية لدى النساء المعنفات، ومن هنا انبثقت مشكلة الدراسة والتي تبحث في تشخيص أهم تلك الاحتياجات النفسية والاجتماعية المترتبة على ممارسة العنف ضدهن، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان؟
2. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في مدى تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية لدى النساء المعنفات تعزى لعمر المرأة المعنفة وحالتها الاجتماعية ومؤهلها العلمي ومصدر العنف الواقع عليها والعمل؟
3. ما المشكلات التي تواجه النساء المعنفات في مدينة عمان؟
4. ما الأساليب التي تتبعها النساء المعنفات في مدينة عمان لمواجهة العنف؟
5. ما مدى رضا النساء المعنفات في مدينة عمان عن الخدمات المقدمة لهن؟
6. ما الاقتراحات المقدمة من النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في بناء المجتمع والإنسانية، فالمرأة هي الدعامة الأولى لبناء الأسرة التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع، وهي قيمة كبيرة إذا أحسن تنشئتها ورعايتها وأعطيت الحق في أن تعيش حرة تملك أمر نفسها وتنمي قدراتها لتمارس أدوارها الإنتاجية والمجتمعية بكفاءة.

ولأن مشكلة العنف ضد المرأة تعتبر من أخطر المشكلات وأبشعها تأثيرا على المرأة من الناحيتين الفسيولوجية والسيكولوجية، أتت الدراسة الحالية للتعرف إلى الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات، وتحديد المشكلات التي تواجههن، والأساليب التي يتبعنها في مواجهة هذه الظاهرة، ومدى رضائهن عن الخدمات المقدمة لهن في هذا الإطار، والتعرف على المقترحات التي يرونها ضرورية للحد من هذه الظاهرة.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام المتصاعد بالمرأة والعمل على تمكينها، والتخلص من ضعفها ومشكلاتها، لتأخذ المكانة اللائقة بإنسانيتها وبوصفها شريك الرجل الاستراتيجي في عمليات التنمية بكافة أبعادها، فالمرأة المعنفة تبقى ضعيفة غير واثقة بنفسها، وتفقد القدرة على العطاء في الحياة إذا ما أصبحت غير قادرة على تحقيق احتياجاتها النفسية والاجتماعية.

كما تتبدى أهمية هذه الدراسة من خلال استفادة المؤسسات الاجتماعية من نتائجها في اقتراح الخطط والسياسات ووضع البرامج التربوية والاجتماعية اللازمة لرعاية النساء المعنفات والأخذ بعين الاعتبار للحاجات التي تنقصهن كمعنفات، واستفادة المحاكم والقضاة والعاملون والعاملات في مجال القانون والقضاء لإنصاف المرأة وتوفير احتياجاتها النفسية والاجتماعية عند سن القوانين، وإصدار الأحكام في القضايا التي تخصها.

كما يمكن لهذه الدراسة إن تسهم علميا في رفد الباحثين والباحثات ببعض المعارف والأدبيات البحثية في مجال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، على اعتبار أن العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية ونفسية تهدد كيان الأسرة وينبغي أن تدرس بشكل علمي وموضوعي لوضع الحلول المناسبة لها.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في الأردن من خلال التعرف إلى:

1. الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان.
2. المشكلات التي تواجه النساء المعنفات في مدينة عمان.
3. الأساليب التي تتبعها النساء المعنفات في مدينة عمان لمواجهة العنف.
4. مدى رضا النساء المعنفات في مدينة عمان عن الخدمات المقدمة لهن.
5. الاقتراحات المقدمة من النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن.

تعريف مصطلحات الدراسة:

أولا: العنف:

يعرف العنف لغويا بأنه: "عنف: عنفا وعنافة بالرجل وعليه: لم يرفق به وعامله بشدة فهو عنيف، وعنف: أي عامله بشدة، أو لامه بشدة، أو عتب عليه، والعنف ضد الرفق، والأعنف العنيف: خلاف الرفيق (معلوف، 2000، ص 533).

ويعرف العنف اصطلاحيا بأنه: "سلوك أو فعل عدواني يكون مصدره فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة من القوة غير المتكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية" (كرادشة، 2009، ص32).

ثانيا: العنف ضد المرأة:

هو: "أي فعل عنيف قائم على أساس النوع الاجتماعي ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (الأمم المتحدة، 1998).

ثالثا: الاحتياجات:

الحاجة هي: "نقص في شيء معين يعبر عن رغبة طبيعية يعمل الكائن الحي على تحقيقها وإشباعها، فيتحقق له التوازن النفسي والانتظام في الحياة فيسهل توافقه ويعود سلوكه إلى حالته الطبيعية بعد أن ظهر عليه الاضطراب والقلق والشعور بعدم الراحة" (بوحمامة وآخرون، 2009).

رابعا: الاحتياجات النفسية:

وهي: "الاحتياجات المرتبطة بتحقيق التوازن النفسي السليم للفرد تبدأ بالحاجات الأساسية ثم تنتقل إلى حاجات الأمن والحب وتحقيق الذات" (Driscoll, 1996)

خامسا: الاحتياجات الاجتماعية:

وهي: "الاحتياجات التي تحقق للفرد التكيف الاجتماعي السليم كما تحقق له قدرا من الانتماء والتقبل والحب مثل حاجات تقدير الذات والمعرفة والحاجات الجمالية والمكانة الاجتماعية (Dembo, 1994) .

التعريف الإجرائي للاحتياجات النفسية والاجتماعية:

الدرجة التي تحصل عليها المرأة المعنفة على القسم الثاني من استبانة قياس الاحتياجات النفسية والاجتماعية التي أعدها الباحث، وتتراوح بين (45 – 180).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات:

تتعرض الكثير من النساء لكافة أشكال العنف في اطار حياتهن اليومية وخاصة عندما يكون العنف في إطار الأسرة، ويتحملن الكثير من النواتج التي تؤثر على صحتهن الجسمية والنفسية، وعلى تكيفهن الاجتماعي وممارسة أدوارهن المجتمعية والانتاجية.

وقد ورد في تقرير منظمة الصحة العالمية (2002) أن الآثار النفسية والاجتماعية للعنف على النساء تتمثل في معاناة الكثير منهن من الاكتئاب والقلق والانطواء وتدني مفهوم الذات والشعور بالدونية، ورفض الآخرين، والاغتراب الاجتماعي والنفسي والانسحاب والعزلة عن الآخرين.

وتشير الدراسات إلى أن آثار العنف النفسية والاجتماعية تشمل الخوف، والشعور باليأس، والخجل، ونقص القدرة على ضبط الانفعالات وظهور الهلاوس والوساوس القهرية، والكوابيس المزعجة أثناء النوم، ومن الناحية الاجتماعية تعاني كثير من النساء من قلق الانفصال عن الزوج والطلاق، وتشرد الأسرة، وسوء العلاقات مع الأهل، وجنوح الأطفال وتسربهم المدارس مما يولد لدى المعنفة مزيدا من الضغط والقلق النفسي (كرادشة، 2009) .

الحاجات الانسانية:

لقد تعرض علماء النفس لموضوع الحاجات الانسانية وفق اصطلاحاتهم الخاصة، فيبنوا أن المراد بالحاجة حالة من النقص تقترن بنوع من الضيق والقلق والتوتر لا يلبث أن يزول متى قضيت الحاجة وتم سد االنقص سواء أكان نفسيا ام فسيولوجيا، داخليا أم خارجيا، ومعنى ذلك ان الحاجة توجد حالة من التوتر أو عدم الاتزان تتطلب نوعا معينا من النشاط يؤدي إلى اشباعها، وبتعريف آخر فالحاجة هي الشعور بالألم أو التوتر الناشئ عن الحرمان (Ormrod,2003).

الحاجات النفسية والاجتماعية عند ماسلو:

تعاني كثير من النساء المعنفات من عدم القدرة على تلبية الكثير من الاحتياجات النفسية والاجتماعية والتي حددتها نظرية ماسلو في الحاجات الانسانية بسبع مستويات متدرجة حسب هرم الحاجات كما يلي:

أولا: الحاجات المرتبطة ببقاء النوع البشري وهي الحاجات الفسيولوجية كالحاجة إلى الطعام والماء والنوم والجنس، وتشكل قاعدة هرم الحاجات لدى ماسلو، فالجوع والعطش والتعب والتوتر الجنسي وقلة النوم، والألم الجسمي وارتفاع الحرارة وشدة البرودة وماشابه ذلك كلها تحدث انواعا من التوتر لدى الفرد يجب التخلص منه ضمانا لاستمرار الحياة، فإذا لم يتسن اشباع هذه الحاجات أصبح الانسان يعيش في مستوى دوني لا يليق بانسانيته.

ثانيا: الحاجة إلى الأمن والشعور بالاطمئنان والسلامة، فبعدما تلبى الحاجات الفسيولوجية تبرز لدى الانسان الحاجة إلى الأمن من القوى المؤذية Destructive Forces وتجنب المواقف غير الأمنة والبعد عن القلق والخوف.

ثالثا: حاجات الحب والانتماء والقدرة على إقامة علاقات ود وتعاطف اجتماعية ضمن البيئة المحيطة مع الآخرين خارج دائرة الأسرة، فالانسان بعد اشباعه حاجاته الأولية وشعوره بالامن على نفسه يتجه إلى رعاية الآخرين وحبهم ومصادقتهم بما يبعدع عن العزلة ويقوده إلى الشعور بالألفة والمحبة، والبعد عن الاضطرابات الشخصية والخجل والتردد.

رابعا: حاجات الشعور بتقدير الذات والقيمة الشخصية وأهمية الدور الذي تقوم به في الحياة والبعد عن الضعف والهوان والعجز والدونية.

خامسا: حاجات تحقيق الذات من خلال استغلال أقصى طاقاتها وقدراتها وتحقيق صحتها النفسية.

سادسا: حاجات المعرفة والفهم والقدرة على التحليل والتفكير واتخاذ القرارات.

سابعا: الحاجات الجمالية التي تتجلى في اقبال الإنسان على الاستمتاع بمظاهر الحياة الجميلة وتذوق كل جماليات الحياة من ترتيب ونظام واتساق وجمال (Ormrod,2003).

لقد وضع ابراهام ماسلو تلك الحاجات في تدرج محدد يبدأ من القاعدة حيث الحاجات الفسيولوجية الأساسية التي تحرك السلوك البشري وتعمل على استمراريته لتحقيق الاشباع

وإعادة التوازن ثم تستمر تلك الحاجات في استثارة السلوك عبر المستويات السبعة السابقة ليصل إلى قمة الهرم في حاجات المعرفة والحكمة.

وقد تحدث الباحثون الآخرون عن الحاجات ولكن تحت مسميات مختلفة، فالحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمن والحاجات الاجتماعية هي نفسها عوامل الوقاية عند فردريك هيرزبيرغ، كما ان حاجات احترام الذات وحاجات تحقيق الذات تسمى عند ماكليلاند حاجات الانجاز The Needs Of Achievement وعند هيرزبيرغ تسمى عوامل الدوافع ولذا فقد اكتفى الباحث بتسيمات ماسلو للحاجات واعتمد على هذه النظرية كأساس لبناء الأداة التي تقيس الاحتياجات النفسية والاجتماعية.

أشكال العنف ضد المرأة:

ان أشكال العنف متعددة، ودرجاته في الشدة متفاوتة، وآثاره السّيئة تختلف من مجتمع إلى آخر، والمرأة تتعرض في حياتها لأشكال مختلفة من العنف، ومن هذه الأشكال ما يلي:

1. **العنف الجسدي:** وهو من أكثر أشكال العنف وضوحا حيث يقوم الشخص المعنف بالاعتداء بالضرب على المرأة الضحية مستغلا قدرته الجسدية وضعف قدرة المرأة، فيستخدم العض والركل والصفع والأدوات التي تجرح وتكسر، ويترك آثارا واضحة على جسد المرأة، وتمر عملية الضرب قبل وقوعها بمراحل، حيث يحصل جدال بين الأطراف، يمتد ويتحول إلى صراع، ثم إلى شتم، ويتطور إلى ضرب، مؤديا إلى نتائج جسدية ونفسية خطيرة خاصة على النساء (Matlin, 2000).
2. **العنف الجنسي:** وهو الارغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع أو الاجبار على البغاء أو الارغام على مشاهدة الجنس، واستخدام الطرق الشاذة والمنحرفة عن قواعد الأخلاق في المعاشرة الزوجية، وذم أسلوب المرأة الجنسي لإذلالها وتحقيرها، ولومها على عجز الزوج الجنسي واعتبارها مسؤولة عنه، واستخدام أساليب جنسية ترفضها المرأة (محارمة وآخرون، 2002، محمود وابراهيم، 2001)
3. **العنف الصحي:** ويقصد به حرمان الزوجة من الظروف الصحية المناسبة لها، وعدم مراعاة الصحة الانجابية لها التي تعني قدرة الزوجة على الحمل والانجاب دون التعرض

للأخطار المصاحبة لتقارب الأحمال عن طريق المراجعات الطبية والتغذية الجيدة للزوجة الحامل، والمباعدة بين الاحمال (العووادة، 1998).

4. العنف اللفظي: ويتمثل في الاهانات والشتم وإحراج الزوجة أمام الاخرين، وعدم إبداء الإحترام والتقدير لها، وإهمالها وإبداء الاعجاب بالاخريات في حضورها وتحقيرها والسخرية منها والصراخ عليها وهو أكثر أنواع العنف شيوعا وتأثيرا على مفهوم الذات لدى المرأة وشعورها بالدونية وتدني تقدير الذات (Davies,1998; Mcchristie, 2003، أبو عليا، 2000)

5. العنف النفسي: ويتمثل في الرفض والاهمال والاذلال من خلال الممارسات القهرية والعدائية التي تقع على المرأة، كالتشكيك بسلامة عقلها وذكائها والتقليل من قدراتها وأفكارها وأدائها (ساري، 2000)، وهذا يؤدي إلى الخوف ونقص السيطرة على الاحداث والاكتئاب وعدم القدرة على التنبؤ بسلوك الزوج والضغط واليأس والقلق وتدني تقدير الذات والادمان على الكحول، وتتفاقم آثاره لتشمل الصحة النفسية للمرأة وقدرتها على التكيف مع الواقع الاجتماعي المحيط، وفي الحالات الشديدة من العنف النفسي تصاب المرأة بالأمراض النفسية العصابية التي تحتاج إلى علاج نفسي (Davies,1998) .

6. العنف الاجتماعي: ويتمثل هذا النوع من العنف من خلال فرض حصار اجتماعي على الفتاة، ومنعها من التواصل لتحقيق ذاتها الاجتماعية، وممارسة أدوارها المجتمعية والانتاجية ومحاولات الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، مما يؤثر في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية، ويظهر العنف على شكل حرمان الزوجة من العمل أو متابعة التعليم وحرمانها من زيارة أهلها وأصدقائها وأقاربها والتدخل في علاقاتها الشخصية، والتدخل في اختيارها للأصدقاء وعلاقاتها بالجيران، وحرمانها من إبداء الرأي، والتدخل في طريقة لباسها (ساري، 2000، العواودة، 1998)

7. العنف المادي أو الاقتصادي: وهو الاضرار بمصالح المرأة الاقتصادية، ويتمثل ذلك بحرمانها من العمل، واجبارها على ممارسة عمل لا تحبه، والاستيلاء على ممتلكاتها الشخصية، كما يتمثل بالبخل وحرمان الزوجة من المصروف وذلك لإذلالها وزيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش دونه خاصة إذا لم تكن الزوجة تعمل، وفي حالة عمل الزوجة

يمارس العنف بحرمان الزوجة من راتبها أو التحكم بطريقة صرفه (محارمة وآخرون، 2002).

ويخلص الباحث إلى القول ان العنف يصنف حسب الجانب الذي يمس حياة الانسان، فإن آذاه جسديا يصنف على أنه عنف جسدي، وإن آذاه نفسيا يصنف على أنه عنف نفسي، وإن سبب له أذى جنسيا أو اقتصادي صنف على أنه جنسي أو اقتصادي، ويرى الباحث أنه مهما تعددت صور العنف وأشكاله فإنه سلوك مركب من دوافع متعددة، ومبني على أساس الجندر والأنماط السلوكية المتوقعة التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من الذكور والإناث على أساس الظروف الاجتماعية والقيم والضوابط والتصورات السائدة في المجتمع لطبيعة كل من الذكور والإناث وقدراتهما واستعداداتهما، وما يناسب كل منهما حسب توقعات المجتمع من حيث الحقوق والمسؤوليات المعتادة للجنسين. وأن هذا السلوك يمارس ضد المرأة بوصفها الجانب الأضعف في علاقتها مع الرجل، وينعكس سلبيا على ذاتها وجسدها وتعاطيها الاجتماعي.

الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف:

إن المتتبع لحركة تطور المجتمعات عبر تاريخ البشرية يلحظ ثمة قواسم مشتركة بينها جميعا، وإحدى أهم هذه القواسم هو النظرة الدونية للمرأة القائمة على معتقدات عدة حول طبيعة المرأة التكوينية بدءا من خصوصيتها البيولوجية وانتهاءا بدورها الجندري وفق الطبقة التي تعيش فيها وتنتمي إليها. ولعل هذه النظرة الدونية للمرأة هي التي ساهمت في تشكيل المجتمعات الذكورية واحتلال الرجال الأدوار المجتمعية والانتاجية التي أوصلتهم إلى احتلال المراكز المتقدمة، في حين أن المرأة اقتصر دورها عبر التاريخ على الأدوار الانجابية، وما يرتبط بهذا الدور من ادوار ثانوية اخرى، وهذا ما جعلها الضحية الأولى للعنف وما ينجم عنه من آثار نفسية واجتماعية باعتبارها الطرف الأضعف في المجتمع (شواشرة، 2010)

ان الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير سلوك العنف قد تراوحت بين النظريات العلمية البيولوجية، والمقاربات السيكولوجية، والرؤى الاجتماعية التاريخية، وفيما يلي عرض سريع لهذه الاتجاهات:

أولا: النظرية البيولوجية:

ترى النظرية البيولوجية ان العنف البشري ناتج عن أسباب فسيولوجية متعلقة بطبيعة هرمونات الغدد الصماء، التي تصب افرازاتها في الدم مباشرة وتؤثر على جميع العمليات المعرفية والانفعالية التي يجريها الفرد وخاصة الغدتين النخامية والدرقية، كما ترى ان العنف كسلوك يستند إلى استعداد جيني ومحركات فسيولوجية داخلية، ومركبات بيوكيميائية داخل الجهاز العصبي تعمل كمحرضات ودوافع داخلية للمارسة سلوك العنف، كما تعتقد هذه النظرية أن كيمياء الدماغ تساعد على تنظيم وضبط الحالة المزاجية للفرد الذكور (lombok, And Fivush,1995) .

ثانيا: النظريات النفسية المفسرة للعنف:

1. النظرية التحليلية:

اهتمت العديد من النظريات النفسية بدراسة أشكال العنف وأسبابه، والبحث عن العوامل التي تؤدي إليه، فيرى التحليليون وعلى رأسهم فرويد أن جميع الغرائز تهدف إلى تخفيض التوتر إلى حده الأدنى، وأن العدوان يرجع إلى أن لكل فرد غريزة لا شعورية هي غريزة الموت، وتتضمن الرغبة في تدمير الذات. ولأن الشخصية التي تتمتع بصحة نفسية لا تقوم بتدمير ذاتها، فإن هذا الإندفاع يمكن ان يتحول بطريقة لاشعورية نحو الخارج أي نحو الآخرين. ويرى فرويد أن كل إنسان يخلق ولديه نزعة نحو التخريب، ويجب التعبير عنها بشكل أو بآخر، فإذا لم تجد هذه الطاقة منفذا لها إلى الخارج (البيئة)، فهي توجه نحو الشخص نفسه. كما أن العدوان طاقة لا شعورية داخل الإنسان. لذا لا بد أن يعبر عنها سلوكيا، ولكن فيما بعد اتجه بعض التحليليين إلى الإحباط لتفسير العدوان، حيث يرون أن العدوان يحدث كنتيجة لفشل أو قمع محاولاتنا التي تهدف إلى إشباع حاجاتنا أو تحقيق رغباتنا (Gilligan, 1982) .

ويؤكد فرويد أن العدوان عبارة عن طاقة تبنى في داخل الفرد، وتعبر عن نفسها خارجيا على شكل تدمير الذات. ووفقا لذلك يمكن فهم العدوان بشكل مفصل أنه كل سلوك ينطلق من الداخل إلى الخارج، وليس بالضرورة أن تكون إنجازات إنجازات الدافع العدواني إنجازات هدامة ما دام بقي مسيطر عليه من قبل دوافع الحياة (رضوان، 2002).

2. الاتجاه السلوكي:

يرى أنصار النظرية السلوكية ان الناس يتعلمون العنف جراء التعزيز الذي يحصلون عليه بعد ممارسة سلوك العنف مما يقوي لديهم هذه الرابطة بين المثير والاستجابة العنيفة، وعليه فإن السلوك العنيف الذي يكافأ يتكرر في مواقف أخرى، فإذا كوفئ سلوك الطفل العنيف، فإن النتيجة ستكون هي راشد عنيف في المستقبل.

فالطفل الذي يحصل على ما يريد، كالحصول على لعبة ما، أو أن ينال إعجاب أقرانه إثر قيامه بسلوك عنيف فهو بذلك يحصل على تعزيز إيجابي يقوده أن يكرر ما قام به في المستقبل في المواقف المشابهة، وأن يتعلم أن السلوك العنيف هو الذي جعله يحقق أهدافه ويحصل على ما يريد (Davis And Pallandino, 2004).

3. نظرية التعلم الاجتماعي:

ترى نظرية التعلم الاجتماعي أن سلوك العنف سلوك متعلم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فعند رؤية نموذج للعنف (سواء أكان نموذجا حيا ام رمزيا) معززا بنتائج ايجابية يقوم الفرد بمراقبة هذا السلوك وتخزينه ثم اعادة انتاجه وممارسته بطريقته الخاصة، ثم مراقبة نواتج هذه الممارسة في واقع الحياة فإذا عززت مرة اخرى استدخلها الفرد في بنائه المعرفي وأصبحت جزءا من ذات الفرد المعرفية والاجتماعية (Santrock, 2003).

وقد اشار باندورا Bandura (1977) إلى امكانية تعلم العنف من خلال الملاحظة، وبين ان تعلم العنف يتأثر بجنس النموذج، حيث يتعلم الابن سلوك العنف من والده، وتتعلم الأنثى سلوك الخضوع والطاعة من والدتها، وهذا ما اكده ستث وآخرون Stith et al. (2000) حيث أن الأطفال يتأثرون بمشاهدة العنف من والديهم كل حسب جنسه.

4. الاتجاه المعرفي:

يرى الاتجاه المعرفي ان سلوك العنف سلوك ناتج عن الآلية التي يعالج فيها الافراد للمواقف المشكلة، وعن الطريقة التي اعتادوا على التفكير بها حيث تشكل ما يسمى بالنمط المعرفي للفرد، ويمكن فهم سلوك العنف لدى الأفراد من خلال فهم كيفية معالجة المعلومات في البناء المعرفي للشخص مرتكب العنف، وهكذا فإن تحليل الفرد للموقف، والتفسيرات المختلفة التي يضعها الفرد لسلوك الآخرين ربما تقوده إلى التصرف معهم بطريقة عنيفة وعدوانية خاصة

اذا افترض أنهم يقصدون الإساءة إليه، ويرى المعرفيون أن وراء كل سلوك عنيف أو خاطئ فكرة معرفية خاطئة تمهد له وتكون اساسا يستند عليه (Elliott, et al, 2000).

5. الاتجاه الانساني:

ترى النظرية الانسانية ان الأشخاص العنيفين هم أشخاص عاشوا في ظروف صعبة وعانوا من الحرمان وعدم القدرة على اشباع حاجاتهم الأساسية والاجتماعية، مما ولد لديهم مفهوم ذات متدني وصورة مشوهة عن أنفسهم، والناس بطبيعتهم خيّرين، ويكونون اكثر انسانية ومسالمة اذا وفرت البيئة الشروط المشجعة على النمو السّوي، وان المشكلات تحدث عندما يتدخل عائق في طريق عملية النمو السليم، فالاطفال العدوانيين يأتون من بيوت احبطت حاجاتهم الأساسية، فإذا طور الطفل صورة سلبية عن الذات، فإنه يمكن ان يصطدم مع الآخرين نتيجة للإحباطات. ويكون الحل بتوفير بيئة تتصف بالثقة والقبول (Santrock, 2003) .

ثالثا: النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة العنف:

1. النظرية البنائية الوظيفية:

وترى النظرية البنائية الوظيفية ان الخلل في المجتمعات وممارسة سلوك العنف المجتمعي وظهور المشكلات الاجتماعية الأخرى ناتج عن تعثر النظم والانساق الاجتماعية عن أداء وظائفها المحددة لها، كما تتسق من خلال الروابط الوظيفية بين النظم جميعها، لذا فإن حدوث العنف داخل الاسرة يعتبر حاجة وظيفية يلجأ إليه كوسيلة لتدعيم التماسك داخل الأسرة وإعادتها إلى حالة الاتزان، وتدعيم التماسك داخلها، وبهذا يكون العنف جانبا وظيفيا ايجابيا في حماية الأسرة لتحقيق التفاعل والإنسجام، وإذا ما عجزت الأسرة عن إشباع هذه الإحتياجات حدث التفكك في الأسرة الذي قد يؤدي إلى العنف الأسري (كرادشة، 2009، جابر، 1997).

2. النظرية التفاعلية الرمزية:

ترى النظرية التفاعلية الرمزية ان الأفراد يتعلمون العنف من خلال ادراكهم للأدوار المرتبطة بالجنس والتوقعات المرتبطة بذلك اجتماعيا، كما يفسر علماء هذه النظرية العنف الأسري بإختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها كلا الزوجين، فإذا ما أردنا فهم سلوك الزوج والزوجة في مجتمع ما فيجب تحليل الثقافة العامة والثقافة الفرعية التي عاش فيها كل منهما، ويرى علماء التفاعلية الرمزية أن الإنسان في حياته اليومية يدخل في العديد من العلاقات

الرمزية وغير الرمزية، فإذا كانت الإشارات او الرموز لها معان مشتركة عند الافراد فسوف يفهمون بعضهم الآخر، والعكس صحيح اذا لم يفهم الأفراد معاني الأشياء فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث سوء فهم بينهما، ومن ثم حدوث مشكلات تتحول إلى عنف أسري (كرادشة، 2009، الخطيب، 2002).

3. نظرية التبادل الاجتماعي:

وترى هذه النظرية أن التبادل هو أساس العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، فأفراد الأسرة الواحدة يتبادلون العواطف والخدمات والاتجاهات، وأن الفرد بطبعه يسعى إلى تحقيق أهدافه بأقل تكاليف ممكنة، فهو يحاول تحقيق أكبر قدر من العلاقات الاجتماعية باقل خسائر، وأن الثواب والعقاب والربح والخسارة والمكافآت والجزاءات هي التي تتحكم بعلاقاته (Burry,1979).

4 . نظرية ثقافة العنف:

ترى هذه النظرية ان سلوك العنف يحدث في البيئات التي تعزز العنف وتتخذه منهجا لها في التعاطي الاجتماعي اليومي وخاصة في البيئات الفقيرة التي تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، فمع ممارسة هذا السلوك بطريقة اعتيادية يتطور ويصبح أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة بهذه الثقافة، ويصبح تكرار السلوك موجها تربويا لدعم القيم الخاصة بالسلوك العنيف والاجرامي (العوواودة، 2009).

5. النظرية النسوية:

ترى النظرية الراديكالية النسوية أن الأسرة تشكلت بناءا على أوامر أبوية، وأن العنف الأسري يقع على المرأة نظرا لطبيعة التوقعات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد داخل المجتمع والمرتبطة بالنوع الاجتماعي، وقد ارتكزت هذ النظرية على النموذج الماركسي الذي يرى أن تشكيل أوجه الحياة الاجتماعية يعتمد على أسلوب انتاج الثروة كونه المحدد الأهم لتشكيل الأساي المادي، ولأن الذكور هم من يملكون وسائل الإنتاج فهم يسعون إلى فرض الدور الذكوري الذي يسمح لهم بممارسة العنف بأشكاله المختلفة ضد المرأة ومصادرة استقلاليتها بحكم خصائصه البيولوجية المتفوقة واحكام سيطرته على قوى الانتاج، وإقصاء المرأة وتهميشها واستلاب دورها الاجتماعي (كرادشة، 2009، المجلس الوطني لشؤون الاسرة، 2008) .

ويخلص الباحث إلى القول أنه على الرغم من تعدد النظريات المفسرة للعنف إلا أن كل نظرية منها تنظر من زاوية واحدة للتفسير ففي حين يركز البيولوجيون على أهمية كيمياء الجهاز العصبي وافرازات الغدد الصماء وتفسير سلوك العنف بمعزل عما يجري من عمليات معرفية ونفسية واجتماعية، يرى أصحاب الاتجاه النفسي ان التفسير الاقرب للصحة انما يتناول سلوك الفرد في معزل عن الآخرين وبهذا فهم يقتصرون على ما يجريه الفرد من معالجات معرفية وعمليات تفكير يرافقها عمليات نفسية وانفعالية محكومة بدوافع داخلية وخارجية تجعل الانسان أقرب إلى أن يكون مستجيبا سلبيا للأحداث في بعض الأحيان ومطلق الإرادة مجرد من القيم والتأثيرات الاجتماعية في أحيان اخرى.

أما النظريات الاجتماعية فقد حاولت تفسير سلوك العنف تارة ضمن السياق التاريخي والاجتماعي والحضاري لتشكل المجتمعات، وتارة أخرى على أساس الدور والمكانة الاجتماعية وما يحدثه سلوك الجماعة من تاثيرات موقفية ودائمة في سلوك الفرد، وكأن سلوك العنف هو نوع من الامتثال الاجتماعي للمثيرات والاحباطات وما ينقله المجتمع عبر عمليات التنشئة الاجتماعية للفرد مع اغفال أهمية العوامل النفسية الأخرى التي تتفاعل مع ما لدى الفرد من امكانات داخلية مرتبطة بقدراته المعرفية والذكائية وصحته النفسية وتاريخه السلوكي.

ان سلوك العنف سلوكا معقدا ومركبا وله منطلقات متعددة، وحتى نفسره لا بد من النظر إلى جميع جوانب حياة الانسان بيولوجيا ونفسيا واجتماعيا، وبهذا يمكن تقديم تفسير أكثر شمولية وإحاطة بجميع جوانب هذا السلوك المركب، بحيث يشمل ذلك طبيعة الانسان المعقدة، ويراعي خصوصية الفرد والمجتمع ويبرز للانسان انسانيته وتفرده عن الآخرين.

الدراسات السابقة:

تشير الوقائع التي تلاحظ في المجتمعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، إلى أن العنف الموجه للآخرين وخاصة المرأة يزداد إنتشاراً، وربما هذا ما دفع الكثير من الباحثين للبحث في هذه الظاهرة، بهدف الحد منها وذلك من خلال التشريعات والإجراءات القانونية، كما جاءت الدراسات بهدف التخفيف من آثارها السلبية، وتأتي ظاهرة العنف ضد المرأة كواحدة من أبرز ظواهر العنف التي تناولتها الدراسات، ولكن _ في حدود ما وصل إليه الباحث _ الدراسات حول الاحتياجات النفسية والاجتماعية للعنف قليلة جدا، وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات العالمية والعربية والمحلية المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة، وبعض المتغيرات المرتبطة بها:

أولا: الدراسات الأجنبية:

قامت Ana و Aline (2009) بإجراء دراسة على النساء اللاتي تعرضن لاعتداء جنسي، ويعانين من اضطراب ما بعد الصدمة، وقد أخضعت النساء اللاتي تشكلت منهن العينة والبالغة (37) امرأة إلى برنامج علاج بأسلوب معرفي هو (Cognitive Processing Therapy) ولمعرفة أثر البرنامج فقد قامت الدراسة بمقارنة الإدراك المعرفي لنساء العينة قبل التعرض للبرنامج العلاجي، بالإدراك المعرفي لهن بعد التعرض للبرنامج، وقد أظهرت النتائج انخفاض أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، كما تبين من النتائج تراجعاً في سلوك المواءمة الزائدة وكذلك في التكيف لدى نساء العينة، في حين ظهرت عمليات المواءمة غير الزائدة لديهن.

وفي دراسة مسحية أجراها إيفانس وآخرون (2006)، وكان هدفها التعرف على أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة في مدينة نيويورك، تكونت عينة الدراسة التي تم اختيارها عشوائياً من (112) امرأة و(85) رجل أمريكي من أصول هندية يسكنون نيويوك لكنهم قدموا من ألاسكا، هؤلاء الأفراد كانوا من عمر (18–77) سنة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها النساء هي اللفظي والنفسي، حيث أفاد أكثر من ثلثي العينة بذلك في إجاباتهم، أما أشكال العنف الأخرى فقد دلت النتائج أن الاغتصاب هو الأكثر شيوعاً، ثم يليه الأذى الجسدي، ويأتي التمييز العنصري أخيراً.

وقامت هيج (2006) بدراسة هدفت إلى تحليل الخصائص النفسية لعدد من النساء اللاتي نجون من العنف الأسري، وقد تشكلت عينة الدراسة من (6) نساء من أصول أفريقية، و(4) نساء من أصل أوروبي، هؤلاء النساء تعرضن لأشكال مختلفة من العنف هي الضرب والتهميش الاجتماعي، أظهرت نتائج الدراسة أن المعنفات لجأن إلى أسلوب تكيف فعال وهو الحصول على الدعم الاجتماعي حتى يحافظن على الإحساس بذاتهن، كذلك بينت الدراسة أن الخبرة السابقة التي تشكلت لدى هؤلاء النساء بالإضافة لدخولهن في علاقات مبكرة جعلت هؤلاء النساء أكثر تهيأ للإساءة .

أما جونسون (2006) فقد أجرى دراسة طبق فيها برنامج علاج سلوكي معرفي على مجموعة من النساء المعنفات من نزيلات الملاجيء ومن اللاتي يعشن في أسرة، وجميع النساء تظهر لديهن أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، وقد توزعت العينة على الفئات التالية : (18)

امرأة متوسط أعمارهن (32) سنة، (16) امرأة من اللاتي تعرضن لعنف جسدي ترك آثاراً على أجسامهن، (10) نساء تعرضن للاعتداء الجنسي، أما البرنامج العلاجي فقد كان يهدف إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمعنفات، كما يعمل البرنامج على تعزيز مفهوم الذات لدى هؤلاء النساء، تكون البرنامج من ثلاثة مراحل هي : الأولى مرحلة تحقيق الأمن والاستقرار، وتحفيز النساء للاهتمام بذاتهن، المرحلة الثانية وتقوم بالتركيز على الحزن الذي تشعر به المعنفات، المرحلة الثالثة وتقوم بالتركيز على التواصل، هذا وقد أظهرت النتائج أن البرنامج ساعد في تخفيض مستوى الاكتئاب، وكذلك في خفض أعراض ما بعد الصدمة، وأيضاً كان البرنامج فعالاً في تخفيض معدل العجز الاجتماعي لدى المعنفات .

وفي مدينة كالفورنيا قام لوون وآخرون (2006) بدراسة بحثت في أسباب العنف ضد النساء اللاتي يحصلن على المعونة الوطنية لإعالة أبنائهن، طبقت الدراسة على عينة من النساء بلغت (1235) من عمر (18– 65) سنة، وجميعهن من الفقيرات، أظهرت النتائج أن عدداً من أفراد العينة تعرضن للإساءة من قبل غرباء، كما تبين أن العنف الجسدي كان الأكثر انتشاراً، ثم العنف الجنسي من قبل الزوج أو الشريك، حيث تبين أن هذا النوع من العنف الجنسي هو الأكثر حدوثا من الزوج أو الشريك، بينما كان العنف الجسدي من قبل الزوج أو الشريك هو الأقل.

أما الدراسة التي أجراها كوباني وآخرون (2003) فقد بحثت في أثر العلاج المعرفي لاضطراب ما بعد الصدمة لدى النساء المعنفات، تناولت الدراسة نوعين من العنف هما العنف الجسدي والعنف العاطفي من قبل الزوج أو الشريك، أما نساء أفراد العينة فقد كانت من عمر (22– 62) وبمتوسط عمري (36,4) سنة، ومن مختلف مستويات التعليم من الصف الحادي عشر حتى الدكتوراة، عمد البرنامج العلاجي إلى عدد من الإجراءات هي إزالة الأفكار اللاعقلانية عند المعنفات، وتعليم استرتيجيات إدارة الضغط النفسي لديهن، وزيادة الفهم والمعرفة بالاضطراب الذي تعانيه هؤلاء النساء، وأيضاً الحديث الإيجابي للذات ومراقبتها، وممارسة أسلوب التعرض للتقليل من الذاكرة المرتبطة بالعنف الذي تعرضن له، كذلك تضمن العلاج العمل على تقليل الشعور بالذنب بعد الصدمة، وتضمن أيضاً تعليم المعنفات استراتيجيات الدفاع عن النفس وتجنب التعرض للعنف مستقبلاً، أظهرت نتائج الدراسة نجاحاً للبرنامج في خفض معدل الاكتئاب وفي خفض مستوى الشعور بالذنب والعار لدى المعنفات، لكن لم يسجل البرنامج نجاحاً يذكر في خفض السلوكات التجنبية التي ظهرت لدى المعنفات .

وأجرى كيلر (2000) دراسة هدفت إلى التعرف إلى خبرة المرأة المعنفة والمرتبطة بعدم فهم الآخرين لها عند طلبها مساعدتهم لها، وقد جمعت البيانات من خلال المقابلات المعمقة مع النساء المعنفات، حيث تم في هذه المقابلات التعرف إلى الأسباب التي تجعل المرأة المعنفة تشعر بعدم فهم الآخرين لها، أو تلك التي تجعلها تشعر بفهمهم لها عند طلبها المساعدة منهم، كما قامت الدراسة بالتعرف إلى التضمينات السلوكية والإنفعالية لشعورها بعدم فهم الآخرين لها، أظهرت نتائج الدراسة أن هؤلاء النساء يشعرن بعدم الفهم من قبل الآخرين وكذلك يشعرن بالتحقير والتجاهل، أيضاً أظهرت النتائج أن عدم توصيف الإساءة اللفظية والنفسية على أنها إساءة من قبل الآخرين يؤدي إلى اضطراب لدى المعنفات، وإلى نقص الثقة لديهن، كما بينت النتائج أن التضمينات السلبية للشعور بعدم فهم الآخرين للمرأة المعنفة هي إقناعها بالتخلي عن محاولة إنهاء العلاقة بالمعنِف، وتخويفها من التعرض للإساءة مستقبلاً، وإلقاء المسؤولية عليها وليس على المسيء.

وفي المكسيك أجرى رودريجيز (1999) دراسة تناولت العنف الأسري الموجه ضد النساء الحوامل من أصول مكسيكية ومتواجدات في أمريكا اللاتينية، وقد بينت نتائج الدراسة أن ما يقارب خمس نساء العينة تعرضن للعنف من قبل شركائهن من الرجال، كذلك أظهرت النتائج أن أكثر من نصف نساء العينة تسببت الإساءة لهن في إحداث الجروح مما أدى إلى الولادة المبكرة ومما عرض الأجنة للخطر، وفي أحيان سبب وفاة هذه الأجنة .

وأجرى سورنسون (1998) دراسة تبنت المنهج المسحي، واستخدمت في جمع البيانات استبانة للتعرف على مدى انتشار العنف بين أفراد عينة تم إختيارها عشوائياً من مواليد غرينلاند، تتراوح أعمارهم بين (18) و(80) سنة من النساء والرجال،وقد أظهرت نتائج المسح أن أكثر من نصف أفراد العينة يقرون بتعرض المرأة للعنف، من قبل زوجها أو من قبل من تحب .

وأجرى نلسون وآخرون (1992) دراسة هدفت إلى التعرف إلى تأثير العنف على شخصية النساء المعنفات، تشكلت عينة الدراسة من (75) امرأة من المعنفات، ومن (49) امرأة من غير المعنفات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النساء المعنفات لا يتمتعن بصلات وروابط كثيرة مع الأصدقاء والعائلة والجيران، وتبين أيضاً من الدراسة أن النساء المعنفات أكثر انطوائية من النساء غير المعنفات.

وقامت تشامبلس (1992) بدراسة هدفت إلى تقصي تقدير الذات والاتجاهات نحو الحب ومدى اختلافها بين النساء المعنفات والنساء غير المعنفات، طبقت الدراسة على (25) امرأة معنفة و(39) امرأة غير معنفة من طالبات جامعة بنسلفانيا، وتم جمع البيانات باستخدام مقياس تقدير الذات، ومقياس الحب، ومقياس الرومانسية والسيطرة، كما طُلب من النساء الإجابة عن أسئلة حول تاريخهن الشخصي، وعن الإساءة الجسدية التي تعرضن لها، وعن الانفعالات لديهن، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعنفات ينخفض لديهن تقدير الذات بالمقارنة مع غير المعنفات، كما بينت النتائج أن المعنفات كن أكثر ميلاً للمصادقة على أفكار ومعتقدات الرومانسية والسيطرة، أيضاً بينت النتائج أن المعنفات حصلن على درجات أقل على مقياس الحب بالمقارنة مع النساء غير المعنفات .

ثانيا: الدراسات العربية:

أجرى المرواني (2010) دراسة على البيئة السعودية هدفت إلى تحليل ظاهرة العنف الأسري في منطقة المدينة المنورة من خلال تحليل عينة من المشكلات الأسرية التي تعامل معها الشرطة في الاقسام المختلفة ولجنة الحماية الاجتماعية بلغت (134)، وقد كشفت الدراسة عن أن حالات العنف النفسي هي الأكثر شيوعا من بين أنواع العنف الأسري، وان النساء هن الأكثر تضررا من العنف الأسري، كما كشفت الدراسة عن أن الفئات العمرية الأكثر تعرضا للعنف الاسري هي الفئة العمرية (22–28) سنة، يليها الفئة العمرية (أقل من 10 سنوات).

وفي دراسة أجرتها فتال (2006) على عينة من السيدات بلغت (437) سيدة، هدفت إلى دراسة الآثار الصحية للعنف ضد المرأة في البيئة السورية لدى سيدات متزوجات من مدينة دمشق، وجدت الباحثة أن ما نسبته (87,4%) من افراد العينة تتعرض للعنف بدرجات مختلفة، وأن ما يقارب من نصف عينة الدراسة قد عبرن عن عجزهن في توفير متطلباتهن المهملة من قبل الأزواج، كما وجدت ان (41,4%) من السيدات يجهلن هذا المصطلح، وان (96,6%) من العينة يعانين من الشعور بالشدة النفسية، في حين ان (10,6%) من المعنفات يأخذن النصح من الاقارب بضرورة الطلاق، وأن (9,8%) يفكرن باللجوء إلى الشرطة في حال تعرضهن للعنف، كما وجدت الدراسة أن ممارسة العنف ضد الزوجة يرتبط بمتغير العمر عند الزواج بشكل دال احصائيا، كما يرتبط ممارسة العنف بكون السيدة تعمل ام لا حيث تزيد نسبة ممارسته لدى السيدات اللواتي لا يعملن، وبدرجة تعليمهن.

أما في البحرين فقد قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2005) بدراسة كان هدفها البحث في ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، وقد تكونت عينة الدراسة من (53) امرأة من عمر (16) سنة وما فوق، عملت الدراسة على جمع بياناتها من خلال المقابلات الفردية للنساء، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأكيداً من غالبية أفراد العينة على انتشار العنف الذي يمارس ضد المرأة في البحرين، كذلك بينت النتائج أن أكثر من يمارس العنف ضد المرأة هو الزوج، وأن أكثر أشكال العنف شيوعاً هو العنف الجسدي، أما العنف اللفظي فقد تبين أن أكثر مظاهره الشتائم والتحقير، أيضاً أشارت أفراد العينة إلى شكل من أشكال العنف الممارس ضدهن وهو الخصام، كما بينت النتائج أن الطرد والحرمان من المصروف والضرب المبرح، تتقارب في نسب حدوثها مع نسب حدوث الأشكال الأخرى التي سبقت، وتبين أيضاً أن الأشكال الأقل انتشاراً من العنف هي، الهجر والتجاهل والدفع واللطم على الوجه، كما أظهرت النتائج أن أسباب ممارسة العنف هي رغبة الرجل في السيطرة على المرأة، أيضاً أوردت النتائج أن زيادة الفروق في المستوى التعليمي والعمل بين الزوجين تسبب زيادة في العنف الذي يمارسه الزوج ضد المرأة .

وفي الدراسة التي قامت بها عبد الوهاب (2004) في مصر، تم الحصول على بيانات الدراسة من سجلات المحاكم التي تضمنت القضايا المعروضة عليها، وكذلك من الصحف التي نشرت عن حالات عنف، أيضاً جمعت البيانات من عينة من النساء المعنفات بلغت (224) امرأة، وقد قدمت الدراسة مجموعة من أشكال العنف الجسدي ضد المرأة، منها الحرق والقتل بالرصاص، والقتل ذبحاً والطعن بالسكين، والقتل بالسم، وإحداث عاهات أو تشوهات دائمة في الوجه، والدهس والخطف والتعذيب، أما أهم أسباب العنف ضد المرأة فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى في التسبب بالعنف، وتأتي الأسباب الاجتماعية ثانياً، والأسباب الثقافية ثالثاً، كما بينت النتائج أن الأكثر تعرضاً للعنف كانت أعمارهن بين (15) و (24) سنة، وأن الأقل تعرضاً للعنف كانت أعمارهن بين (45) و (55) سنة .

أما قي فلسطين فقد أجرت حمدان (1996) دراسة، حول إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية، حيث تناولت الدراسة المتغيرات التالية : أسباب الإساءة، مصادر الإساءة، ردود فعل الإناث تجاهها، وقد تبنت الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي وطبقت في مدينة طولكرم، استخدمت استبانة في عملية جمع البيانات الخاصة بالدراسة، من خلال مقابلة أفراد العينة الذين تم اختيارهم من بيئات المدن والقرى والمخيمات، أظهرت نتائج الدراسة أن الإناث يتعرضن

لمختلف أشكال الأذى، وأن أكثر أشكال الأذى شيوعاً هو الاجتماعي، ثم يأتي الأذى النفسي، ويحتل الأذى التعليمي المرتبة الثالثة، يليه الأذى الجنسي، وأخيراً يأتي الأذى الجسدي، أما مصادر الإيذاء كما بينت الدراسة فكانت بالدرجة الأولى من قبل الزوج، فهو الأكثر ممارسة للأذى تجاه المرأة من مختلف الاشكال، باستثناء الإيذاء التعليمي لم يكن الزوج هو الأكثر ممارسة له تجاه المرأة .

وفي تونس قام الإتحاد الوطني للمرأة التونسية (1991) بدراسة، حول العنف ضد المرأة في تونس، حيث أجرت الدراسة استطلاعاً لآراء عينة عشوائية من الرجال والنساء حول هذه الظاهرة ، وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف أفراد العينة يرفضون العنف ضد المرأة، كما تبين أن نسبة (41%) من الرجال و (30%) من النساء لا يرون أن هذه الظاهرة خطيرة، كما أوردت الدراسة أن عدداً من المستطلعين من الرجال والنساء، مقتنع بأن الضرب يسهم في تقويم المرأة، كما تبين من خلال الدراسة أن سلوك النساء المعنفات تجاه العنف متنوع فأكثر من نصف المعنفات لجأن إلى عائلاتهن، فيما قليل منهن وبنسب متقاربة لجأ إلى مراكز الشرطة، أو إلى المحاكم، أو إلى المرشدة الاجتماعية.

ثالثا: الدراسات المحلية (الأردن):

قامت بدران (2010) بدراسة هدفت إلى البحث في اثر تطبيق برنامج علاجي سلوكي / معرفي في خفض أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، لدى عينة من النساء المعنفات في مدينة عمان، تكونت عينة الدراسة من (17) امرأة ، منهن (12) من المتزوجات و (5) من غير المتزوجات تم اختيار نساء العينة بعد تطبيق مقياس ما بعد الصدمة على مجموعة من المعنفات، واستخدمت الباحثة مجموعة من الاختبارات قبل تطبيق البرنامج شكلت القياس القبلي، وكذلك بعد تطبيق البرنامج حيث شكلت هذه الاختبارات القياس البعدي، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن البرنامج العلاجي كان ناجحاً في خفض أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، لدى المعنفات، كذلك بينت النتائج نجاح البرنامج في خفض مستوى الاكتئاب ومستوى القلق لدى هؤلاء النساء.

وفي الدراسة التي قامت بها الصفار (2007)، كان الهدف منها استقصاء اتجاهات عينة من طلبة الجامعة الأردنية نحو العنف ضد المرأة، طبقت الدراسة على عينة بلغت (980) من طلبة الجامعة الذكور والإناث، في الفصل الدراسي الثاني للعام (2007/2006)، كما تم استخدام

مقياس اتجاهات العنف ضد المرأة، وقد حددت الدراسة متغيراتها على النحو التالي : النوع الاجتماعي (ذكور/ إناث)، تخصص الكلية، المستوى الأكاديمي، الدخل الاقتصادي، مكان السكن، الوضع الأسري، وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي أن الذكور كانوا أكثر سلبية نحو العنف ضد المرأة، وظهر أيضاً أن متغير مكان السكن كان ذا تأثير في الاتجاهات نحو العنف، فقد أبدى طلبة البادية اتجاهات أكثر سلبية نحو العنف ضد المرأة، أما متغيرات تخصص الكلية والمستوى الأكاديمي (سنة الدراسة : أولى، ثانية، ..)، والوضع الأسري فلم تكن ذات تأثير جوهري لبعض أبعاد المقياس .

قامت مصطفى (2006) بإجراء دراسة كان هدفها الكشف عن أعراض الضغط النفسي، واستراتيجيات التكيف التي تستخدمها النساء المعنفات، وتلك التي تستخدمها غير المعنفات، وقد تكونت عينة الدراسة من (48) امرأة معنفة و (48) امرأة من غير المعنفات، تم اختيارهن جميعاً من مجتمع أمهات طالبات الصفين العاشر والأول الثانوي، في مديرية عمان الأولى وطبق على نساء العينة مقياس العنف الأسري من أجل تصنيفهن، كذلك قائمة ليتز وسترولر، ومقياس استراتيجيات التكيف، أظهرت نتائج الدراسة أن الأعراض الأكثر ظهوراً لدى المعنفات هي الأعراض النفسية، يليها الأعراض الجسمية، ثم تأتي الأعراض السلوكية، وأخيراً تأتي الأعراض المعرفية، أما عند النساء غير المعنفات، فقد تبين من النتائج أن الأعراض الأكثر ظهوراً هي، الأعراض النفسية في المرتبة الأولى، ثم الأعراض المعرفية، وتأتي بعد ذلك الأعراض الجسمية، وأخيراً تأتي الأعراض السلوكية، كما تبين من النتائج أن أكثر استراتيجيات التكيف المتبعة من قبل النساء غير المعنفات، كانت التقبل والثقة، في حين استخدمت النساء المعنفات استراتيجية اللجوء إلى الدين أكثر من أي استراتيجية أخرى، وتبين أيضاً أن أقل الاستراتيجيات استخداماً من قبل المعنفات، كانت استراتيجية التمارين الرياضية، وعند النساء غير المعنفات كانت الاستراتيجيات الأقل استخداماً، العدوان ولوم الذات.

وفي دراسة أجرتها بنات (2004) والتي توجهت إلى تقصي أثر التدرب على مهارات الاتصال وحل المشكلات، في تحسين تقدير الذات وتحسين مستوى التكيف لدى النساء المعنفات وكان من أهداف الدراسة أيضاً تقصي أثر التدرب في خفض مستوى العنف الأسري، طبقت الدراسة على (31) امرأة من أمهات طالبات الصفين التاسع والعاشر في مدارس تربية عين الباشا في العام الدراسي (2003\2002)، تم اختيارهن من مجموعة من النساء بعد تطبيق مقياس العنف الأسري عليهن، وقد اتبعت الدراسة المنهج التجريبي، فعمدت إلى تقسيم نساء

العينة إلى ثلاثة مجموعات، الأولى ضابطة ولا تتلقى أي تدريب، والثانية تجريبية تلقت تدريباً من خلال برنامج إرشاد جمعي حول مهارة حل المشكلات، والثالثة تجريبية تلقت تدريباً من خلال برنامج إرشاد جمعي حول مهارات الاتصال، المجموعات الثلاثة أجابت على مقياس التكيف، أظهرت نتائج الدراسة أن البرنامج التدريبي بمهارتي حل المشكلات والاتصال، كان فعالاً في التأثير على تقدير الذات، إذ زاد مستوى تقدير الذات عند المعنفات، وأيضاً حقق البرنامج نجاحاً في التأثير على مستوى التكيف لدى النساء المعنفات.

وأجرى العسال (2003) دراسة بعنوان العنف ضد المرأة وأثره على الإساءة للطفل، وكان هدف هذه الدراسة التعرف إلى ردود الفعل، لدى الأمهات المعنفات وتمثلها في إساءة هؤلاء الأمهات إلى أطفالهن، جسدياً ونفسياً وإهمالهن لهم، طبقت الدراسة على (100) امرأة، تم اختيارهن من مجتمع الأمهات اللاتي راجعن اتحاد المرأة الأردنية، ضمن أحد البرامج التي يقدمها هذا الاتحاد، وتضمنت الدراسة قسمين، الأول موجه للأمهات ويتناول خصائصهن الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ويبحث في السلوكيات التي تمارسها الأمهات المعنفات مع أطفالهن، أما القسم الثاني فكان موجهاً إلى أطفال المعنفات، ويتناول خصائص الأطفال الديموغرافية والاجتماعية، ويبحث في السلوكيات التي تمارسها الأمهات تجاههم، وذلك كما يشخصها هؤلاء الأطفال، وقد أوضحت النتائج أن الأطفال يرون أنهم يتعرضون إلى الاساءة الجسدية والنفسية، ويعانون من الإهمال من قبل أمهاتهم، أظهرت النتائج أيضاً أن الأمهات يقمن بالإساءة لأطفالهن ويهملهن، وتبين من النتائج أن عمر الأم عند الزواج، ومستوى تعليمها لهما أثراً جوهرياً في قيام هؤلاء الأمهات بالإساءة الجسدية لأطفالهن، وهذا من وجهة نظر أطفال هؤلاء الأمهات.

وفي الدراسة التي أجراها الطراونة (2003)، حول السمات الشخصية التي تميز النساء المعنفات، أظهرت نتائج الدراسة أن هؤلاء النساء تميزن بعدم القدرة على إتخاذ القرار، وبالانزواء عن الآخرين، وبالقلق الدائم والشعور بالدونية، والخوف والفزع، كما تبين أن المعنفات أكثر عصبية من غير المعنفات، ويبرز لديهن حب السيطرة والعدوانية، إضافة إلى الخجل وعدم الشعور بالأمان، وتظهر لديهن أعراض الاكتئاب.

وفي دراسة قام بها محارمة وآخرون (2002)، صدرت عن معهد الملكة زين الشرف التنموي وكان موضوعها المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة، كما تراها شرائح المجتمع الأردني وقد تبنت الدراسة منهجية البحث النوعي، وجمعت بياناتها من خلال المقابلات المفتوحة

لدراسة هذه المفاهيم بشكل معمق، أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود عدد من الممارسات بلغ (40) ممارسة، صنفها الأفراد الذين تمت مقابلتهم على أنها عنف أسري وإساءة، وضعتها الدراسة في فئات هي: إساءة جسدية، وإساءة لفظية، وتقييد حريات، وإساءة اقتصادية، وإساءة جنسية، وإساءة مادية، وقد بينت النتائج أن الضحايا الأساسيين للعنف هو الإناث (زوجات، أخوات، بنات، أمهات، أمهات أزواج)، ثم يأتي بعد الإناث الأطفال من الذكور والإناث، أما المعتدون الأساسيون فهم الذكور، وبشكل خاص الأزواج والإخوة، كما تبين من النتائج أن هناك فروقاً بين الجنسين في درجة العنف والإساءة التي يمارسونها ضد الآخرين، وتبين أيضاً وجود أثر ذو دلالة للمستوى التعليمي ولمكان السكن في ممارسة العنف والإساءة من قبل الأشخاص المسيئين، وظهر من النتائج أن بعض أفراد العينة كان لديهم إدراكاً للأسباب التي عدوها مسؤولة عن العنف وتتدرج الأسباب في أربع فئات هي: اقتصادية، اجتماعية، حجم الأسرة، خطأ في المفاهيم الخاصة بالحقوق والواجبات .

أما الدراسة التي أجراها حلمي (2000) فقد بينت نتائجها أن النساء المعنفات يتميزن بحدوث توافق نفسي سلبي لديهن، ويتكون لديهن مفهوم ذات سلبي، ويظهر لديهن الشعور بالقلق ولوم الذات، والخجل والجبن، وأوضحت الدراسة أن المعنفات يظهرن الشعور بالولاء التام والتبعية لمن سبب لهن الإساءة، وأن مستوى تقدير الذات لديهن منخفض، وأنهن يعانين من زيادة في مستوى التوتر، وسرعة الإثارة، وكذلك تبين من نتائج الدراسة أن هؤلاء النساء يعانين من التناقض وعدم احترام الذات، والإعتمادية على الأزواج، ويبدين عدم القدرة على تحمل المسؤولية، وعدم القدرة على تربية الأطفال، وظهر أيضاً أن النساء المعنفات يخشين الدخول في علاقات مع الرجال .

وفي دراسة أجرتها العواودة (1998) حول العنف ضد الزوجات في المجتمع الأردني، كان هدفها معرفة أنواع العنف الموجه للزوجات في الأردن في مختلف البيئات: الحضر، والريف، والبادية، والمخيمات، تكونت عينة الدراسة من (300) امرأة، وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك أشكالاً مختلفة من العنف تتعرض لها الزوجات وهي: العنف الاجتماعي، والعنف اللفظي والعنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف الصحي، والتهديد، وظهر من خلال النتائج أن أكثر أشكال العنف شيوعاً هو العنف الاجتماعي والمتمثل في نوع محدد هو حرمان الزوجة من الخروج للعمل، ويأتي العنف اللفظي ثانياً والمتمثل في الشتم، ثم يأتي العنف الصحي وابرز مظاهره عدم إعطاء الزوجة الحق في تحديد عدد الأطفال الذي تريد إنجابه، ويأتي أخيراً العنف

الجسدي والتهديد، كما تبين من النتائج أن العنف ضد الزوجات منتشر في جميع الشرائح الاجتماعية، غنيةً كانت أم فقيرة، لكن هذا العنف كان أكثر ظهوراً في البيئات الفقيرة.

أما ناصر (1998) فقد قامت بدراسة، هدفت إلى تقصي ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن، تكونت عينة الدراسة من (59) امرأة ممن كن ضحية للعنف و(108) من الرجال الذين مارسوا العنف ضد المرأة، وهم من الذين تم إيقافهم في مراكز الإصلاح والتأهيل، و(40) موظفاً من الذين يعملون في أجهزة العدالة الاجتماعية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإساءة التي تقع على هؤلاء النساء ترتبط بدرجة القرابة بين المرأة والشخص المسيء، إذ كان الأخ هو الاكثر ارتكاباً للعنف بحق المرأة، ثم يليه الزوج، ثم يأتي الأب ثالثاً، أما دوافع الإساءة فقد تبين من النتائج أن القتل دفاعاً عن الشرف يأتي أولاً، ثم تأتي الإساءة الجنسية من خلال عمليات الإغتصاب ثانياً، ثم إساءة هتك العرض ثالثاً، كما بينت النتائج أن الذين يقومون بالإساءة يتركزون بنسبة كبيرة في الفئة العمرية (30 -19) سنة، وأن النساء اللاتي يتعرضن للإساءة يتركزن في الفئة العمرية (28-18) سنة، وتبين من النتائج أن معظم حالات الإساءة حدثت في المنزل، وظهر من النتائج أن التبليغ عن الإساءة من قبل المعنفات كان ضعيفاً، لأسباب مختلفة منها، المحافظة على السمعة، ومنها المحافظة على كيان الأسرة، ومراعاة العادات والتقاليد، وعدم الثقة بجدوى التبليغ .

من خلال استقراء الدراسات السابقة يتضح أن ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة تظهر في مختلف المجتمعات، الشرقية والغربية، وفي الدول المتقدمة، والدول الأقل تقدماً، كما يلاحظ ان هناك دوافعا مختلفة لممارسة العنف ضد المرأة، و تجمع الدراسات على أن العنف يترك آثاراً سلبية على المعنفات، لهذا نجد أن العديد من الدراسات الأجنبية بحثت في تطوير البرامج العلاجية وبحث فاعليتها في الحد من آثار العنف المختلفة والتقليل من امكانية التعرض لها، وبشكل خاص كان هذا توجه الدراسات الأجنبية، أما الدراسات العربية فقد انصبت على وصف العنف ومدى انتشاره ولم تبحث في الاضطرابات النفسية والاجتماعية الناتجة عنه، وبشكل دقيق ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نستنتج ما يلي:

- إن ظاهرة العنف ضد المراة ظاهرة عالمية غير محصورة في مكان أو زمان.
- تتنوع أسباب العنف ضد المرأة، ولكن يمكن حصرها في أربع مجموعات: عوامل تعود للمجتمع والثقافة، وعوامل تعود لفردية الرجل المعنف وشخصيته، وعوامل تعود لذات المرأة وتكوينها النفسي. وعوامل موقفية تتعلق بطبيعة الموقف المشكل المسبب للعنف.

- هناك متغيرات كثيرة مرتبطة بظاهرة العنف ضد المرأة أهمها: المستوى التعليمي، والحالة الاقتصادية، والشخصية ومفهوم الذات، والبناء القيمي للانسان، وثقافة المجتمع والبيئة الاجتماعية.
- تراوحت نسب النساء المعنفات بين (15%) في بعض الدراسات إلى ما يزيد عن (60%) في دراسات أخرى.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهو تفردها بطرح الموضوع من زاوية نفسية واجتماعية للنساء المعنفات ، حيث أن الدراسات السابقة ركزت بشكل أكبر على دراسة أشكال العنف وأسبابه، كما تنفرد هذه الدراسة برصد ما تراه النساء المعنفات من برامج وخطط واقتراحات للحد من هذه الظاهرة، وتحديد المشكلات التي يعانين منها في حياتهن ومدى رضائهن عن الخدمات المقدمة لهن. و وقد يكون السبب في هذا، أنه لا يوجد تحديد للاحتياجات المختلفة للمعنفات، ومنها الاحتياجات النفسية والاجتماعية، حيث يعد تحديد هذه الاحتياجات ممهداً لبناء البرامج العلاجية، وهو الأمر الذي يعطي قيمة لهذه الدراسة، ويجعلها ذات أهمية عملية وتطبيقية، فنجاح الدراسة الحالية في تحديد هذه الاحتياجات يقدم أساساً نظرياً وتطبيقياً لبناء هذه البرامج.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي قام بها الباحث، ويتضمن ذلك وصف منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات القياس المستخدمة فيها من حيث البناء والصدق والثبات والتصحيح، بالإضافة إلى التصميم الإحصائي المستخدم لتحليل نتائج الدراسة.

منهجية الدراسة وتشمل:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المعنفات في مدينة عمان/عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، وهو مجتمع مفتوح وغير محدد، إلا أنه بلغ عدد النساء المعنفات اللواتي راجعن حماية الأسرة لعام 2010 (1940) إمرأة حسب السجلات الرسمية لدائرة حماية الأسرة، منهن (1498) إمراة بالغة، و(442) امرأة دون سن (18) سنة .

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (204) نساء معنفات، ، منهن (121) إمرأة متزوجة، و(18) فتاة عزباء إو (49) مطلقة و (18) أرملة، طبقت على (179)امرأة منهن استبانة الدراسة، وتم مقابلة (25) إمرأة أخرى من خلال أداة المقابلة، توزعن على ستة مراكز مختلفة وذلك بأسلوب العينة المتوفرة باتباع الخطوات الآتية:

تم حصر أسماء المراكز والجمعيات التي تهتم بشؤون المرأة المعنفة في مدينة عمان.

تم سحب (6) بطاقات عشوائياً لتحديد المراكز المشمولة في عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم 1 . توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أسماء المراكز المقدمة للرعاية

الرقم	اسم المركز	عدد النساء
1	حماية الأسرة/الأمن العام	27
2	مركز البرامج النسائية	50
3	المعهد الدولي لتضامن النساء	33
4	جمعية نساء ضد العنف	10
5	مجموعة ميزان	34
6	جمعية الأسر التنموية الخيرية	50
المجموع الكلي		204

أدوات الدراسة:

أولاً: استبانة تحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية:

بناء الاستبانة: قام الباحث بإعداد استبانة خاصة لتحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات، وذلك اعتمادا على نظرية ماسلو في الحاجات الانسانية، حيث اعتمدت هذه النظرية كأساس نظري لبناء الأداة بشكل أساسي، ثم قام الباحث بتوجيه سؤال مفتوح ل (45) إمرأة معنفة لتحديد احتياجاتهن النفسية والاجتماعية، ثم قام بجمع البيانات وتصنيفها وبناء الأداة اعتمادا على معيارين هما: معيار النظرية الأساسية (ماسلو)، ومعيار إجابات النساء المعنفات حول احتياجاتهن النفسية والاجتماعية من وجهة نظرهن.

وقد تكونت الأداة من ستة أقسام أساسية كما يلي:

القسم الأول: وقد اشتمل على المعلومات الشخصية والتي تضمن متغيرات العمر والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي للمعنفة، ومصدر العنف، والعمر عند الزواج، وعمل الشخص المعنف، وعمل المعنفة، والدخل الشهري لمن يقوم بالتعنيف، والدخل الشهري للمعنفة، والمؤهل العلمي لمن يقوم بالتعنيف.

القسم الثاني: وقد تكون من (45) فقرة قسمت الاجابة عليها على طريقة مقياس ليكرت إلى أربع فئات هي: (أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق على الاطلاق) حيث اعطيت الخيارات السابقة الدرجات (1,2,3,4) على التوالي، وقد اشتمل هذا القسم على الاحتياجات

النفسية والاجتماعية كما وردت في نظرية ماسلو للحاجات الانسانية، وقد تضمنت الاحتياجات الأولية الأساسية، وحاجات الأمن والسلامة، والحاجات الاجتماعية، وحاجات تقدير الذات، والحاجات المعرفية، والحاجات الجمالية، وحاجات تحقيق الذات، وقد تم اعتماد المعايير التالية للحكم على درجات توافر الحاجات لدى النساء المعنفات وهي كما يلي:

1 – 2 منخفض.

2,1 – 3 متوسط.

3,1 – 4 مرتفع

حيث تم التوصل إلى هذا المعيار من خلال تقسيم المدى (4–1=3) إلى ثلاث فئات، طول كل واحدة منها = 1

القسم الثالث: وقد تكون من (5) فقرات تقيس مدى رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن، حيث اشتملت على الخدمات الإقتصادية والقانونية، والاجتماعية، والنفسية، والخدمات بشكل عام، وقد قسمت الإجابة عليها إلى (ممتازة، وجيدة، وضعيفة، وغير مناسبة نهائيا)، حيث اعطيت الخيارات السابقة الدرجات (1,4,3,2) على التوالي.

القسم الرابع: وقد تكون من (5) فقرات تقيس أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة، حيث اشتملت الفقرات على مشكلات نفسية، ومشكلات اجتماعية، ومشكلات اقتصادية، ومشكلات قانونية، وفقرة مفتوحة بعنوان مشكلات أخرى تركت لافراد العينة لتعبئتها، وكان امام كل عبارة خيارين هما نعم أو لا، حيث اعطيت الخيارات السابقة الدرجات (1,2) على التوالي.

القسم الخامس: وقد تكون من (10) فقرات تقيس أساليب النساء المعنفات وردود افعالهن عندما يتعرضن للعنف، وقد اشتملت الفقرات على السلوكات المتوقع قيام المعنفة بها لمواجهة العنف، وكان امام كل عبارة خيارين هما نعم أو لا، حيث اعطيت الخيارات السابقة الدرجات (1,2) على التوالي.

القسم السادس: وهو سؤال مفتوح ويتعلق بالاقتراحات التي تراها النساء المعنفات ضرورية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن، ويتضمن اقتراحات في ثلاثة مجالات

محددة هي: مجال التشريعات القانونية، ومجال الأسرة، ومجال العمل، حيث طلب من النساء المعنفات تقديم ثلاثة اقتراحات فقط في كل مجال.

والملحق رقم (1) ، صفحة (73) يشتمل على استبانة الدراسة

ثانيا: صدق الأداة:

بعد أن أعد الباحث الاستبانة في صورتها الأولية، قام باجراءات الصدق التالية:

أ: الصدق الظاهري:

قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة مكونة من (15) من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال دراسات المرأة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس في الجامعات الأردنية، وطلب منهم الاطلاع على الاستبانة، ومحتواها من الفقرات، وإبداء آرائهم حول ما يرونه مناسباً من إضافة أو حذف أو تعديل، ومدى وضوح الصياغة اللغوية، ومقروئية الفقرات، ومدى مناسبتها للغاية التي وضعت من أجلها، وإصدار حكم عام على الاستبانة.

وقد اشار المحكمون إلى بعض الملاحظات، والتعديلات والإضافات، التي أخذ بها الباحث، إلا أن الحكم العام على الاستبانة كان يشير إلى صدقها ومناسبتها للغرض.

ولأن صدق المحكمين –رغم أهميته– لا يمكن الاعتماد عليه مرجعاً وحيداً للوثوق من صدق أي اختبار، فقد قام الباحث بإجراءات الصدق الأخرى الآتية:

ب: صدق البناء:

قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من المعنفات بلغت (23) معنفة من خارج عينة الدراسة، ودراسة نتائج إجاباتهن دراسة مبدئية للوقوف على الملاحظات المباشرة التي تواجه تطبيق الاستبانة، والصعوبات التي تواجه العينة في فهم الفقرات، كما قام الباحث باستخراج دلالات صدق البناء من خلال حساب معامل ارتباط علامة الفقرة مع العلامة الكلية للاختبار، وكان المدى لقيم معاملات الارتباط يتراوح ما بين (0,63–0,92) وقد كانت جميع هذه القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\propto$ = 0,05)، وهي مناسبة لاعتماد الاستبانة للتطبيق.

وبناءً على نتائج التحليلات الإحصائية السابقة، وآراء المحكمين واستجابات المعنفات فقد عد الباحث الاستبانة صادقة لأغراض الدراسة الحالية،

ثبات الاستبانة:

قام الباحث بحساب معامل الثبات بالإعادة (Test-Retest method) وقد بلغ معامل الاستقرار المحسوب (0,87) كما حسبت معاملات ثبات الاستبانة عن طريق حساب التجانس الداخلي (كرونباخ ألفا)، وقد كانت القيم حسب الأقسام كما يلي: الاحتياجات النفسية والاجتماعية (0,82) ومدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة لهن (0,87)، المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة (0,86)، اساليب مواجهة العنف (0,85)، الكلي (0,93).

ثانياً: المقابلة:

1: **بناء المقابلة:**

قام الباحث بتطوير مقابلة نصف مفتوحة، حيث اشتملت على سبعة أجزاء تغطي اهداف الدراسة وأسئلتها، وقد تضمنت أسئلة المقابلة التعرف على تحديد كيفية بدء العلاقة بين الشخص المعنف والمرأة المعنفة، وكيف كان يمارس العنف ضدها، وما أهم الاحتياجات التي تراها المعنفات غير متوفرة لهن، ثم تقييم الخدمات المتوفرة للنساء المعنفات في مدينة عمان، وتحديد أهم المشكلات خاصة اللائي يواجهنها النساء المعنفات، ثم رصد ردود أفعالهن وتصرفاتهن عند التعرض للعنف، وأخيرا اهم الاقتراحات اللائي يرونها مناسبة للحد من ظاهرة العنف في الأردن.

2: **صدق المقابلة:**

بعد بناء المقابلة قام الباحث بعرضها على (10) مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وطلب منهم إبداء آرائهم فيها من حيث ملاءمتها لأهداف الدراسة، والصياغة اللغوية، وقد ورد للباحث بعض الملاحظات التي تم الأخذ بها، وتعديلها إلى أن أخذت الشكل النهائي كما يتضح في الملحق رقم (2) ص(80).

إجراءات الدراسة:

قام الباحث بالإجراءات الآتية لتنفيذ الدراسة:

- حصل الباحث على موافقة رسمية من ادارات الجهات المختصة للسماح بتطبيق الدراسة بناءا على كتاب (تسهيل مهمة) من مركز دراسات المرأة في الجامعة الاردنية.
- حدد الباحث عينة الدراسة من النساء المعنفات بأسلوب العينة العشوائية المتوفرة.
- طبق الباحث أدوات الدراسة بشكل منفرد على عينة الدراسة.
- بدأ التطبيق في شهر تشرين أول/2010 وانتهى في كانون ثاني/2011.
- تفريغ البيانات، وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة والخروج بنتائج الدراسة ومناقشتها.

التحليل الإحصائي:

هذه الدراسة اتبعت منهج المسح الاجتماعي بالاستبانة، حيث قام الباحث بحساب الإحصائيات الوصفية اللازمة، والتحليلات المتقدمة (تحليل التباين) لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال استخدام مجموعة الرزمة الإحصائية SPSS ، كما طبق منهج البحث النوعي من خلال المقابلة مع أفراد عينة الدراسة وتحليل استجاباتهن.

محددات الدراسة:

تتحدد نتائج هذه الدراسة بالمحددات التالية:

1- إن نتائج هذه الدراسة يمكن تعميمها بالقدر الذي تكون فيه عينات أخرى مماثلة في خصائصها لعينة الدراسة.

2- إن صدق نتائج هذه الدراسة يعتمد بدرجة كبيرة على صدق أدوات القياس المستخدمة من حيث خصائصها السيكومترية.

3- في مجال جمع البيانات يمكن ان نتوقع وجود خطا الابلاغ Reporting Error الذي يمكن اعتباره واردا جدا، لن عدم الافصاح عن بعض المعلومات او المغالطة فيها أمر وارد بسبب العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا.

حدود الدراسة:

- حدود مكانية حيث اقتصرت الدراسة على النساء المعنفات في مدينة عمان/ الأردن.

– حدود زمانية ضمن الثقافة السائدة في البيئة الأردنية عام 2011/2010

الفصل الرابع

نتـــــــــائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي هدفت إلى التعرف على الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان، وتحديد المشكلات التي تواجههن والأساليب التي يتبعنها في مواجهة العنف، وقياس مدى رضاهن عن الخدمات المقدمة لهن، والاقتراحات التي يرينها ضرورية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي، وفيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها للإجابة عن أسئلة الدراسة:

أولاً: مدى تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

للإجابة عن السؤال الأول: "**ما مدى توفر الاحتياجات النفســية والاجتماعيــة للنســاء المعنفات في مدينة عمان؟** تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات استبانة الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات وكذلك للحاجات بشكل عــام، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذه المجــالات، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

جدول 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على المجالات الفرعية لاستبانة الاحتياجات النفسية والاجتماعية مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
1	حاجات تقدير الذات	2.38	متوسط
2	حاجات تحقيق الذات	2.32	متوسط
3	الاحتياجات الأساسية	2.28	متوسط
4	الاحتياجات الجمالية	2.25	متوسط
5	حاجات الأمن	2.21	متوسط
6	الاحتياجات المعرفية	2.16	متوسط
7	الاحتياجات الاجتماعية	2.15	متوسط
8	الاحتياجات ككل	2.25	متوسط

يتضح من الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية لتقدير النساء المعنفات لتوفر الاحتياجات النفسية والاجتماعية لديهن تراوحت بين (2.15 – 2.38) قد كانت تقدير النساء المعنفات لتوفر الاحتياجات النفسية والاجتماعية متوسطا في جميع المجالات، كما كان المتوسط الحسابي لتقدير النساء المعنفات لتوفر حاجاتهن النفسية والاجتماعية بشكل عام متوسطا أيضا بمتوسط حسابي (2.25)، وقد كان أكثر الاحتياجات تلبيةا لدى النساء المعنفات هي حاجات تقدير الذات بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.74)، تلتها حاجات تحقيق الذات بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (0.71)، ثم الاحتياجات الأساسية بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.71)، أما أقل الاحتياجات تلبيةا لدى النساء المعنفات فقد كانت الاحتياجات الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.73) تلتها الاحتياجات المعرفية بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (0.68)، ثم حاجات الأمن بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.69).

والجداول التالية تمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجالات الاحتياجات النفيسة والاجتماعية.

أ- الاحتياجات الأساسية:

جدول 3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الأساسية مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
.1	يتلبيةلي في حياتي كل ما أحتاجه من عام وشراب	2.51	متوسط
.2	يمكنني النوم في بيتي حسب حاجتي ومتى شئت	2.50	متوسط
.3	تحقق لي عائلتي جميع حاجاتي الأساسية	2.18	متوسط
.4	أشعر أنني آمنة على حياتي مع عائلتي	2.16	متوسط
.5	إن حياتي آمنة من العنف والإيذاء الجسدي	2.03	متوسط

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الأساسية السابقة تراوحت بين (2.03 – 2.50) حيث كان تقدير النساء لتوفر الاحتياجات متوسطا في كل الفقرات، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي

نصها "يتلبيةلي في حياتي كل ما أحتاجه من طعام وشراب وغذاء" بمتوسط حسابي (2.51) وانحراف معياري (0.80)، والحاجة المتمثلة في الفقرة "يمكنني النوم في بيتي حسب حاجتي ومتى شئت" بمتوسط حسابي (2.50) وبانحراف معياري (0.91) أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها "إن حياتي آمنة من العنف والإيذاء الجسدي" بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (0.92).

ب- احتياجات الأمن والسلامة:

جدول 4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال احتياجات الأمن والسلامة مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
1	أشعر أنني آمنة على سمعتي وشرفي وغير قلقة	2.57	متوسط
2	أستطيع الذهاب إلى الطبيب متى أشاء	2.43	متوسط
3	لا يوجد أخطار تهدد حياتي	2.20	متوسط
4	أشعر بالهدوء والراحة عندما أعود إلى بيتي	2.20	متوسط
5	أشعر بالأمن والطمأنينة على حياة أولادي	2.09	متوسط
6	لدي شعور بالأمن والطمأنينة على حياتي	2.03	متوسط
7	أشعر بالأمن على ممتلكاتي الشخصية (مال ومجوهرات)	1.95	منخفض
8	أشعر بالأمن في وظيفتي وأنني غير مهددة بترك العمل	1.91	منخفض

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات الأمن والسلامة تراوحت بين (2.03 – 2.51) حيث كان تقدير النساء لتوفر الاحتياجات متوسطا في كل الفقرات باستثناء فقرتين كان تقدير النساء لتلبيتها منخفضا، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر أنني آمنة على سمعتي وشرفي وغير قلقة" بمتوسط حسابي (2.57) وانحراف معياري (1.09)، والحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أستطيع الذهاب إلى الطبيب متى أشاء" بمتوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (0.96)، أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر بالأمن في وظيفتي وأنني غير مهددة بترك العمل" بمتوسط حسابي (1.91) وانحراف معياري (0.87)

والحاجة المتمثلة في الفقرة: "أشعر بالأمن على ممتلكاتي الشخصية (مال ومجوهرات)" بمتوسط حسابي (1.95) وانحراف معياري (0.99).

ج. الاحتياجات الاجتماعية (الحب والانتماء):

جدول 5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الاجتماعية (الحب والانتماء) مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
1	اشعر أنني آمنة على من دخل بيتي	2.34	متوسط
2	أشعر بالاحترام والتقدير في المجتمع المحيط	2.30	متوسط
3	يمكنني عمل صداقات وزيارات للأقارب كما أريد	2.15	متوسط
4	أستطيع ممارسة أدواري الاجتماعية بحرية تامة	2.13	متوسط
5	أستطيع زيارة صديقاتي ودعوتهن إلى بيتي	2.13	متوسط
6	يمكنني الانتماء للجمعيات والأحزاب والأندية	1.99	منخفض
7	أشعر بالحب والسعادة في بيتي	1.98	منخفض

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الاجتماعية (الحب والانتماء) تراوحت بين (1.98 – 2.34) حيث كان تقدير النساء لتوفر الاحتياجات الاجتماعية متوسطا في كل الفقرات باستثناء فقرتين كان تقدير النساء المعنفات لتلبيتها منخفضا، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها "اشعر أنني آمنة على من دخل بيتي من أهلي وصديقاتي" بمتوسط حسابي (2.34) وانحراف معياري (0.98)، والحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر بالاحترام والتقدير في المجتمع المحيط" بمتوسط حسابي (2.30) وانحراف معياري (0.92)، أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر بالحب والسعادة في بيتي" بمتوسط حسابي (1.98) وانحراف معياري (0.89) والحاجة المتمثلة في الفقرة: "يمكنني الانتماء للجمعيات والأحزاب والأندية إذا رغبت" بمتوسط حسابي (1.99) وانحراف معياري (0.79).

د. احتياجات تقدير الذات:

جدول 6. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات تقدير الذات مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
1	أمتلك الجرأة والقدرة على التعبير عن رأيي	2.59	متوسط
2	أشعر أن المجتمع من حولي يحترم رأيي ويقدره	2.45	متوسط
3	امتلك القدرة للتأثير في الآخرين	2.40	متوسط
4	أشعر بالفخر والاعتزاز لما أنجزته في حياتي	2.37	متوسط
5	أشعر أن الآخرين يحترمون ويقدرون وظيفتي ومنصبي	2.30	متوسط
6	تشركني عائلتي في اتخاذ قرارات حياتنا	2.25	متوسط
7	تحترم عائلتي رأيي في المواقف الاجتماعية	2.25	متوسط

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات تقدير الذات تراوحت بين (2.25 – 2.59) حيث كان تقدير النساء لتوفر حاجات تقدير الذات متوسطا في كل الفقرات، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أمتلك الجرأة والقدرة على التعبير عن رأيي" بمتوسط حسابي (2.59) وانحراف معياري (1.01)، والحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر أن المجتمع من حولي يحترم رأيي ويقدره" بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (0.93)، أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "تحترم عائلتي رأيي في المواقف الاجتماعية" بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (0.86) والحاجة المتمثلة في الفقرة: "تشركني عائلتي في اتخاذ قرارات حياتنا" بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (0.82).

هـــ. الاحتياجات المعرفية:

جدول 7. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات المعرفية مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
.1	أستطيع دائما القراءة والمطالعة كلما رغبت بذلك.	2.44	متوسط
.2	أتصرف دائما بناء على معرفتي الخاصة ودون توجيه.	2.29	متوسط
.3	أستطيع التفكير وطرح معارفي بحرية وجرأة.	2.24	متوسط
.4	تشجعني عائلتي على إكمال تعليمي.	2.05	متوسط
.5	أشعر بأنني حققت كل ما أريد من دراسة وتعلم.	1.76	منخفض

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات المعرفية تراوحت بين (1.76 – 2.44) حيث كان تقدير النساء لتوفر الاحتياجات المعرفية متوسطا في كل الفقرات باستثناء فقرة واحدة، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أستطيع دائما القراءة والمطالعة كلما رغبت بذلك" بمتوسط حسابي (2.44) وانحراف معياري (1.01)، والحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أتصرف دائما بناء على معرفتي الخاصة ودون توجيه" بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.96)، أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر بأنني حققت كل ما أريد من دراسة وتعلم" بمتوسط حسابي (1.76) وانحراف معياري (0.79) والحاجة المتمثلة في الفقرة: "تشجعني عائلتي على إكمال تعليمي" بمتوسط حسابي (2.05) وانحراف معياري (0.91).

و. الاحتياجات الجمالية:

جدول 8. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الجمالية مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
1.	أستطيع اختيار ألوان ملابسي وأشكالها بحرية.	2.53	متوسط
2.	يقدر الآخرون اهتمامي بالألوان والأشياء الجميلة	2.39	متوسط
3.	استطيع الاهتمام بشكلي وجمالي كما أريد.	2.35	متوسط
4.	تشاركني عائلتي لحظات الاستمتاع بجماليات الحياة.	2.12	متوسط
5.	أستطيع دائما الاستمتاع بالجمال في الحياة.	2.11	متوسط
6.	أمارس رغباتي في اقتناء الأشياء الجميلة كما أريد.	1.99	منخفض

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الاحتياجات الجمالية تراوحت بين (1.99– 2.53)، حيث كان تقدير النساء لتوفر الاحتياجات الجمالية متوسطا في كل الفقرات باستثناء فقرة واحدة، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أستطيع اختيار ألوان ملابسي وأشكالها بحرية" بمتوسط حسابي (2.53) وانحراف معياري (1.02)، والحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "يقدر الآخرون اهتمامي بالألوان والأشياء الجميلة من وجهة نظري" بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (0.96)، أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أمارس رغباتي في اقتناء الأشياء الجميلة كما أريد" بمتوسط حسابي (1.99) وانحراف معياري (0.91) والحاجة المتمثلة في الفقرة: "أستطيع دائما الاستمتاع بالجمال في الحياة" بمتوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (0.84).

ز. حاجات تحقيق الذات:

جدول 9. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات تحقيق الذات مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	مدى تلبيتها
1	اشعر بالحب والانتماء عندما أنجز شيئا للآخرين	2.67	متوسط
2	اطرح أفكاري الخاصة دون تقليد لأحد	2.54	متوسط
3	أمارس كل شيء في الحياة بتلقائية وبعيد عن الرياء	2.42	متوسط
4	لدي قدرة عل اتخاذ لقرارات وحل المشكلات	2.36	متوسط
5	أشعر بالاستقلالية عن الآخرين	2.32	متوسط
6	أشعر إنني مميزة ولدي قدرات خاصة	2.16	متوسط
7	أشعر أنني حققت كل ما أريد في حياتي	1.78	منخفض

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال حاجات تحقيق الذات تراوحت بين (1.78 – 2.67) حيث كان تقدير النساء لتوفر حاجات تحقيق الذات متوسطا في كل الفقرات باستثناء فقرة واحدة، وقد كان أعلى تقدير للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "اشعر بالحب والانتماء عندما أنجز شيئا للآخرين" بمتوسط حسابي (2.67) وانحراف معياري (1.01)، والحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "اطرح أفكاري الخاصة دون تقليد لأحد" بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.93)، أما أقل تقدير فقد كان للحاجة المتمثلة في الفقرة التي نصها: "أشعر أنني حققت كل ما أريد في حياتي" بمتوسط حسابي (1.78) وانحراف معياري (0.64) والحاجة المتمثلة في الفقرة: "أشعر إنني مميزة ولدي قدرات خاصة" بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (0.89).

نتائج البيانات النوعية:

أما نتائج المقابلات التي أجراها الباحث مع النساء المعنفات فتشير إلى أن هناك نقصا عاما في الاحتياجات النفسية والاجتماعية، وخاصة حاجات الحب والحنان، حيث عبرت معظم النساء اللواتي تمت مقابلتهن عن ذلك من خلال بعض العبارات: "**أعطيت زوجي وأعطي أولادي ولكني أشعر بأنني طفل صغير يحتاج الى حضن أمه، ولا أحد يعيرني اهتماما**"، كما عبرت بعضهن بعبارة: "**أشعر بالفراغ العاطفي وأشعر بالخوف من المستقبل**"، وتتفق نتائج المقابلة مع

نتائج التحليل الكمي حيث اشارت النساء المعنفات أن معاناتهن تنشأ عنها حاجات كثيرة وغير مشبعة، وأهم هذه الاحتياجات هي الاحتياجات الاجتماعية وقد عبرت إحدى المعنفات عن ذلك بقولها: "**زوجي يمنعني من الخروج وزيارة حتى أمي**". كما عبرت أخرى بقولها: "**أنا مش عايشة حياتي ومدفونة في البيت**"، كما تعاني النساء المعنفات من مشكلة في إشباع الاحتياجات المعرفية وتعمد بعض الرجال إلى منع زوجاتهم من إكمال تعليمهن والخروج إلى الجامعة لتلقي المحاضرات: "**بعد أن أقنعت زوجي بإكمال تعليمي وسجلت في الجامعة فإنه يغضب جدا كلما رآني أمسك كتابا ولا تحلو له السهرات العائلية وجمعة الأصدقاء إلا في أيام امتحاناتي**".

كما عبرت كثير من المعنفات عن شعورهن بأن حياتهن غير آمنة مع أزواجهن وأنهن يتوقعن الصراخ والشتائم والضرب في أي لحظة ولأتفه الأسباب، ولذا عبرت بعض المعنفات عن شعورها بتدني مفهوم الذات الاجتماعي، وشعورها بالقلق وتهديد الذات عند عودة زوجها إلى البيت: "**أشعر بالخوف كلما رجع زوجي وأتوقع حدوث مشكلة وأنه سيضربني**"، كما عبرت أخرى: "**كثيرا ما يحرجني زوجي أمام الآخرين وأشعر بالاحتقار وعدم الاحترام**".

أما الاحتياجات الأساسية فقد ظهر النقص فيها من خلال عدم توفر ما يلزم المعنفات من طعام وشراب وتعمد بعض الرجال المعنفين من تجويع المرأة وعدم الانفاق عليها، بل وحتى التهكم على أنماطها المعيشية والجنسية: "**زوجي لا يوفر لي أبسط الأشياء وأضطر للاستعانة ببيت أهلي لتوفيرها**".

كما ظهر من خلال مقابلة النساء المعنفات النقص في اشباع حاجاتهن الجمالية حيث عبرت إحدى المعنفات عن ذلك بقولها: "**ما عندي دافعية اهتم بشكلي وجمالي، انطفيت**"، كما عبرت أخرى: "**ما بهمني شو ألبس لأن ما حدا بهتم أصلا في لبسي**".

ثانيا: اختلاف الاحتياجات النفسية والاجتماعية باختلاف بعض المتغيرات:

وللإجابة على السؤال الثاني: "**هل هنالك فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05) في الاحتياجات النفسية والاجتماعية لدى النساء المعنفات تعزى للعمر والحالة الاجتماعية للمعنفة والمؤهل العلمي ومصدر العنف والعمل؟**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاحتياجات النفسية والاجتماعية لدى النساء المعنفات وفقا لمتغيرات العمر والحالة الاجتماعية للمعنفة والمؤهل العلمي ومصدر العنف والعمل، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه للمقارنات البعدية للتحقق

من الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لفئات المتغيرات الســابقة وفيمــا يلــي عرض لهذه النتائج.

جدول 10. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجات النفسية والاجتماعية وفقا لمتغيرات العمر والحالة الاجتماعية للمعنفة والمؤهل العلمي ومصدر العنف والعمل

المتغير	فئات المتغيرات	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
العمر	20سنة فأقل	2.391	15	0.485
	21-30	2.264	72	0. 11
	31-40	0.042	51	0.593
	40سنة فأكثر	2.449	41	0.556
	الكلي	2.254	19	0.599
الح لة الاجتماعية	عزباء	2.734	16	0.665
	متزوجة	2.125	109	0.563
	مطلقة	2.387	42	0.538
	أرملة	2.317	12	0.671
	الكلي	2.254	179	0.599
المؤهل العلمي	دون الثانوية	2.112	14	0.6 3
	ثانوية عامة	2.204	91	0.534
	دبلوم متوسط	2.176	39	0.684
	بكالوريوس	2.493	20	0 688
	دبلوم عالي	2.479	9	0.578
	ماجستير	2.712	6	0.249
	الكلي	2.254	179	0.599
مصدر العنف	الأب	2.520	14	0.611
	الأخ	2.328	10	0.797
	الزوج	2.204	140	0.559
	العم	1.711	6	.491
	صاحب العمل	2.903	9	0.458
	الكلي	2.254	179	0.599
العمل	نعم	2.30	53	0.652
	لا	2.233	126	0.577
	الكلي	2.254	179	599

يتضح من الجدول رقم (10) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للحاجــات النفسية والاجتماعية وفقا لفئات متغيرات الدراسة المســتقلة، ولمعرفــة فيمــا إذا كانــت هــذه المتغيرات دالة إحصائيا تم إجراء تحليل التباين، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

جدول 11. نتائج تحليل التباين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للحاجات النفسية والاجتماعية وفقا لفئات متغيرات الدراسة المستقلة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
العمر	4.807	3	1.602	5.618	.001 *
الحالة الاجتماعية	2.799	3	0.933	3.271	.023 *
المؤهل العلمي	3.133	5	0.627	2.197	.057
مصدر العنف	5.480	4	1.370	4.803	.001 *
العمل	.471	1	0.471	1.651	.201
الخطأ	46.205	162	0.285		
المجموعات	63.923	178			

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

يتضح من الجدول رقم (11) **وجود فروق دالة إحصائيا** في الاحتياجات النفسية والاجتماعية تعزى لمتغيرات التالية:-

- العمر، حيث كانت قيمة ف (3.271) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

- الحالة الاجتماعية، حيث كانت قيمة ف (5.618) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

- مصدر العنف، حيث كانت قيمة ف (4.803) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05).

كما يتضح من الجدول **عدم وجود فروق دالة إحصائيا** في الاحتياجات النفسية والاجتماعية تعزى لمتغيرات التالية:-

- المؤهل العلمي، حيث كانت قيمة ف (2.197) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

- العمل (تعمل، لا تعمل)، حيث كانت قيمة ف (1.651) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

ولمعرفة بين أي من فئات المتغيرات حدثت هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يلي عرض للنتائج:

– العمـــــــــــــر:

جدول رقم 12. نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين فئات متغير العمر

المقارنات	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
20 سنة فأقل * 21-30	0.127	0.152	0.873
20 سنة فأقل * 31-40	0.349	0.157	0.179
20سنة فأقل * 40 سنة فأكثر	-0.058	0.161	0.988
21-30 * 31-40	0.222	0.098	0.164
21-30 * 40 سنة فأكثر	-0.185	0.104	0.373
31-40 * 40 سنة فأكثر	-0.408	0.112	0.005 *

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

يتضح من الجدول رقم (12) وجود فروق دالة إحصائيا بين فئتين فقط من فئات متغير العمر وهما الفئة 31-40 سنة والفئة 40 سنة فأكثر، وقد كانت هذه الفروق لصالح الفئة العمرية 40 سنة فأكثر، كما يتضح من الجدول رقم (12)، حيث كان المتوسط الحسابي لهن (2.449)، بينما كان المتوسط الحسابي للمتزوجات (2.042).

– الحالة الاجتماعية:

جدول رقم 13. نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية

المقارنات	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
عزباء * متزوجة	0.608	0.143	0.001 *
عزباء * مطلقة	0.347	0.157	0.185
عزباء * أرملة	0.417	0.204	0.247
متزوجة * مطلقة	-0.262	0.097	0.067
متزوجة * أرملة	-0.192	0.162	0.707
مطلقة * أرملة	0.070	0.175	0.984

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

يتضح من الجدول رقم (13) وجود فروق دالة إحصائيا بين فئتين فقط من فئات متغير الحالة الاجتماعية وهما فئة النساء المعنفات العزباوات وفئة النساء المعنفات المتزوجات، وقـــد

كانت هذه الفروق لصالح النساء العزباوات، كما يتضح من الجدول رقم (13)، حيث كان المتوسط الحسابي لهن (2.734)، بينما كان المتوسط الحسابي للمتزوجات (2.125).

– مصدر العنف:

جدول رقم 14. نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية

المقارنات	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
الأب * الأخ	0.192	0.221	0.944
الأب * الزوج	0.316	0.150	0.352
الأب * العم	0.809	0.261	0.051
الأب * صاحب العمل	-0.383	0.228	0.589
الأخ * الأب	-0.192	0.221	0.944
الأخ * الزوج	0.124	0.175	0.973
الأخ * العم	0.617	0.276	0.291
الأخ * صاحب العمل	-0.575	0.245	0.245
الزوج * الأب	-0.316	0.150	0.352
الزوج * الأخ	-0.124	0.175	0.973
الزوج * العم	0.493	0.223	0.302
الزوج * صاحب العمل	-0.699	0.184	0.007 *
العم * الأب	-0.809	0.261	0.051
العم * الأخ	-0.617	0.276	0.291
العم * الزوج	-0.493	0.223	0.302
العم * صاحب العمل	-1.192	0.281	0.002 *

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0.05).

يتضح من الجدول رقم (14) وجود فروق دالة إحصائيا بين الفئات التالية:

–الزوج وصاحب العمل، وقد كانت هذه الفروق لصالح النساء المعنفات من قبل صاحب العمل كما يتضح من الجدول رقم (14)، حيث كان المتوسط الحسابي لهن (2.903)، بينما كان المتوسط الحسابي للنساء المعنفات من قبل أزواجهن (2.204) .

ثالثا: المشكلات التي تواجه النساء المعنفات:

للإجابة عن السؤال الثالث والذي نص على: "**ما المشكلات التي تواجه النساء المعنفات في مدينة عمان؟**" للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

جدول 15. التكرارات والنسب المئوية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال المشكلات التي تواجه النساء المعنفات مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
1	مشكلات اقتصادية مثل بخل الزوج، والتحكم براتب المرأة، وعدم وجود دخل	131	72.4
2	مشكلات نفسية مثل الخجل الاكتئاب والقلق والإحباط وعدم الثقة بالنفس	107	59
3	مشكلات قانونية مثل تحيز القانون مع الرجل، والجهل بالقانون........الخ	94	51.9
4	مشكلات اجتماعية مثل زيارة الأهل والصديقات وعمل العلاقات	90	49.7

يتضح من الجدول رقم (15) أن النسب المئوية للمشكلات التي تواجهها النساء المعنفات تراوحت بين (19.3%-72.4%)، حيث كانت أهم المشكلات التي تواجهها النساء المعنفات مشكلات اقتصادية بنسبة مئوية (72.4%)، تلتها المشكلات النفسية بنسبة مئوية (59%)، ثم المشكلات القانونية بنسبة مئوية (51.9%) وأخيرا المشكلات الاجتماعية بنسبة مئوية (49.7%).

نتائج البيانات النوعية:

وتشير نتائج المقابلات التي أجراها الباحث مع النساء المعنفات ان هناك تحديات اقتصادية كبيرة تواجههن حيث عبرت احدى النساء عن ذلك بقولها: "**ما عندى يصرف عليّ، مضطرة أسكت**"، كما عبرت أخرى عن ذلك بقولها: "**لو عندي راتب ما بظل معه ولا يوم**"، كما تعبر ثالثة عن ذلك بقولها: "**طلبت الطلاق متردده وزوجي يرفض لانه يريد تجريدي مما أملك مقابل شراء حريتي**".

أما المشكلات النفسية فقد تجلت بالخجل والمشاعر الاكتئابية والقلق والاحباط، كما عبرت عن ذلك إحدى المعنفات بقولها: "**لغاية الآن وبعد مضي سنة ونصف على زواج زوجي**

عليّ ما زلت أعاني حالة نفسية سيئة، كما أعاني من البكاء والحزن، ولغاية الآن عندي خوف من أن تعرف صاحباتي وجيراني من أن زوجي تزوج وتركني أصارع لأجل البقاء".

وقد اعتبرت النساء المعنفات ان الأحكام القانونية تكون بصف الرجل دائما حيث عبرت عن ذلك إحدى المعنفات بقولها: "**رغم أن القانون عادل أحيانا إلا أن المشكلة في من يطبق القانون ويصدر الأحكام، فكثير من القضاة لديه موقف سلبي من المرأة عموما، وكثير منهم يفكر بعقلية ذكورية سائدة في المجتمع عند إصدار الأحكام وتنفيذها**"، كما اتضح من خلال المقابلة أن هناك عدم معرفة بأحكام القانون لدى كثير من المعنفات "**ما بعرف شو بطلعلي من القانون، واتنازلت عن كل حقوقي في المحكمة**"، كما أشارت بعض المعنفات إلى التمايز الجندري في القوانين والتشريعات الأردنية في إشارة إلى قانون الجنايات والمواد الخاصة بجرائم الشرف وقانون الجنسية الأردني، حيث تساءلت إحدى المعنفات عن ذلك بقولها: "**عندما تقتل المرأة بتغطية قانونية ويكون القاتل مطلع على المادة إلا يساهم القانون بتعنيف النساء؟**".

كما اتضح من خلال المقابلة أن هناك مشكلات اجتماعية لدى النساء المعنفات تتمثل في نقص المهارات الاجتماعية اللازمة للتكيف النفسي السليم حيث عبرت إحدى السيدات عن ذلك بقولها: "**حاسة حالي انطفيت، ونفسيتي تعبانة، وما عندي أي امكانية اني اتعامل مع الناس زي زمان**"، كما عبرت اخرى بقولها: "**ما فيه بعيلتنا وحدة تتطلق، وأنا مضطرة أتحمل كل شي عشان صورتنا أمام الناس، أمي وأبوي برفضوا جدا اني أتركه ويصير عندهم مطلقة**"

رابعا: الأساليب التي تتبعها النساء المعنفات لمواجهة العنف:

للإجابة عن السؤال الرابع والذي نص على: "**ما الأساليب التي تتبعها النساء المعنفات في مدينة عمان لمواجهة العنف؟**"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الأساليب التي تتبعها النساء عندما يتعرضن للعنف وفيما يلي عــرض لهــذه النتائج:

جدول 16. التكرارات والنسب المئوية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الأساليب (ردود الفعل) التي تتبعها النساء المعنفات مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة

			المئوية
.1	أعترض وأناقش وأطلب من الشخص المعتدي الكف عن سلوكياته	123	68.0
.2	أتكلم مع صديقة أو زميلة أو جارة وأستشيرها	98	54.1
.3	لا أترك البيت ولكن أتكلم مع الأهل والأقارب	95	52.5
.4	أتوجه للمحكمة لتقديم شكوى ضد المعتدي	74	40.9
.5	أترك البيت وأذهب لبيت أقاربي مثل الأب أو الأخ	73	40.3
.6	أذهب إلى مؤسسة أو جمعية لطلب المساعدة	70	38.7
.7	أطلب المساعدة من جهات دينية (شيخ، خوري،...)	57	31.5
.8	أتصل مع مؤسسة هاتفيا لتلقي استشارة عبر الهاتف	56	30.9
.9	أذهب إلى مركز أمني لتقديم شكوى	49	27.1

يتضح من الجدول السابق رقم (16) أن النسب المئوية لردود الفعل لدى النساء المعنفات تراوحت بين (68% - 27.1%) حيث كانت أكثر الأساليب المتبعة (ردود الأفعال) لدى النساء المعنفات هي الاعتراض والنقاش والطلب من الشخص المعتدي الكف عن سلوكياته بنسبة مئوية (68%)، والتكلم مع صديقة أو زميلة أو جارة بنسبة مئوية (54.1%)، وكذلك عدم ترك البيت والتكلم مع الأهل والأقارب بنسبة مئوية (52.5%)، أما أقل الأساليب أو ردود الفعل التي تتبعها النساء المعنفات فقد كانت الذهاب إلى مركز امني لتقديم شكوى بنسبة مئوية (27.1%)، والاتصال مع مؤسسة لتلقي استشارة بنسبة مئوية (30.9%)، وطلب المساعدة من جهات دينية بنسبة مئوية (31.5%).

نتائج البيانات النوعية:

ومن خلال المقابلة كشفت النساء المعنفات أن أكثر أساليب المواجهة التي يتبعنها لا تتعدى البكاء والتوسل والمناقشة الضعيفة والطلب من الشخص المعنف الكف عما يقوم به، ونادرا ما يقمن بطلب المساعدة من مؤسسات مختصة أو حتى من جهات أمنية وقد عبرت عن ذلك احدى المعنفات بقولها: "**أقوم بالبكاء والتوسل وأشعر أنني مقهورة لا تملك أي شيء سوى محاسبة نفسها على أخطاء الغير**" كما عبرت أخرى بقولها: "**لو أشتكي عليه بطلقني**"، كما أكدت بعض النساء أنها تغادر بيتها إلى بيت أهلها ولو أنها غير مرحب بها إلا أنه ليس هناك خيارات أخرى لتقوم بها، "**تزوجت منذ سنتين قضيت أكثر من سنة ونصف منها في بيت أهلي**".

خامسا: مدى رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن:

للإجابة عن السؤال الخامس والذي نص على:

"ما مدى رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن في مدينة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الرضا عن الخدمات المقدمة وكذلك للدرجة على المجال ككل وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

جدول 17. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الرضا عن الخدمات المقدمة مرتبة ترتيبا تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى تلبيتها
1.	أعتبر الخدمات القانونية المقدمة للمرأة المعنفة	2.38	0.82	متوسط
2.	أعتبر الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة المعنفة	2.38	0.89	متوسط
3.	أعتبر الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة (بشكل عام)	2.30	0.84	متوسط
4.	أعتبر الخدمات النفسية المقدمة للمرأة المعنفة	2.24	0.93	متوسط
5.	أعتبر الخدمات الاقتصادية المقدمة للمرأة المعنفة	1.95	0.76	منخفض
6.	الدرجة الكلية	2.26	0.70	متوسط

يتضح من الجدول رقم (17) أن رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن كان متوسطا بشكل عام، بمتوسط حسابي (2.26) وبانحراف معياري (0.70)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الرضا عن الخدمات المقدمة بين (1.95– 2.38) حيث كان أعلى تقدير للخدمات القانونية والاجتماعية بمتوسط حسابي (2.38) وبانحراف معياري على التوالي،(0.82 ,0.89) أما أقل تقدير فقد كان للخدمات الاقتصادية التي كان تقدير النساء المعنفات لها منخفضا بمتوسط حسابي (1.95) وانحراف معياري (0.76) ثم الخدمات النفسية بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (0.93).

نتائج البيانات النوعية:

وقد اعتبرت النساء المعنفات اللائي تمت مقابلتهن أن الخدمات بشكل عام ضعيفة وغير متوفرة بسهولة، وقد عبرت إحدى المعنفات عن ذلك بقولها: "**بصراحة لا أعرف الكثير عن الخدمات، ولكني بدات أسمع ان الجمعيات المهتمة بشؤون النساء أصبح لها دور كبير**"، كما عبرت اخرى: "**أتمنى ان تكون الخدمات ذات فعالية أكبر وعملية أكثر وأن يعلن عن ذلك من**

خلال وسائل الإعلام"، كما عبرت ثالثة بقولها: "**أتمنى أن يكون هناك جهة تنفذية لمتابعة شؤون النساء بعد تعرضهن للتعنيف بجميع أشكاله**".

سادسا: اقتراحات النساء المعنفات للحد من العنف ضد المرأة:

للإجابة عن السؤال السادس والذي نص على ما يلي:

ما الاقتراحات المقدمة من النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف ضد المراة في الأردن؟

أشارت نتائج الدراسة بشقيها الكمي والنوعي إلى أن هناك العديد من الاقتراحات التي تقدمت بها النساء المعنفات والتي يرونها ضرورية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن والتي تركزت في المحاور التالية:

المحور الأول: الاقتراحات المتعلقة بالتشريعات القانونية

لقد بلغت نسبة الاقتراحات القانونية (0.39) من النسبة الكلية للاقتراحات التي تقدمت بها النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف، وقد جاءت تلك الاقتراحات في ثلاث مجالات فرعية هي: الأول: ويتعلق بأهمية توجيه عناية خاصة من قبل المسؤولين للقضاء على الفجوة الجندرية في مجال التشريعات القانونية، وإلغاء كافة أشكال التمييز الواقع على المرأة بحيث تصبح القوانين عادلة في مجال العمل والتقاعد المدني وقانون الضمان الاجتماعي، قانون العقوبات الأردني، والأحوال الشخصية، أما المجال الفرعي الثاني فمرتبط بضرورة زيادة الوعي القانوني للنساء من خلال تكثيف البرامج التي تدعم حقوق المرأة والبرامج الإعلامية ذات الدور التنويري، بحيث تتمكن النساء من معرفة حقوقهن القانونية، أما في المجال الفرعي الثالث فقد اقترحت النساء المعنفات تعديل القوانين وتغليظ العقوبات على من يقوم بفعل العنف للحد من ممارسته من قبل الرجال، والجدول رقم (18) يوضح النسب المئوية للاقتراحات:

جدول رقم 18. الاقتراحات القانونية للنساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف

المجال العام	العدد	النسبة المئوية للمجال العام	المجال الفرعي	العدد	النسبة المئوية للمجال الفرعي
الاقتراحات القانونية	123	0.39	ازالة الفجوة الجندرية في التشريعات القانونية	25	0.08
			زيادة الوعي القانوني للمعنفات	76	0.24
			تغليظ العقوبة على من يقوم بالتعنيف	22	0.07

يتضح من الجدول السابق رقم (18) ان هناك تركيزا قويا من قبل النساء المعنفات على ضرورة تفعيل القانون في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الوعي القانوني لدى النساء المعنفات وأثره في دعم المرأة للحصول على حقوقها.

المحور الثاني: الاقتراحات المتعلقة بالأسرة

لقد بلغت نسبة الاقتراحات المتعلقة بالأسرة (0.48) من النسبة الكلية للاقتراحات التي تقدمت بها النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف، وقد جاءت تلك الاقتراحات في ثلاث مجالات فرعية هي: الأول: ويتعلق بأهمية تقديم الدعم والاستشارات الأسرية للزوجين من خلال مراكز رسمية ترعاها الدولة خلال مراحل الحياة الزوجية المختلفة بدءا بفترة الخطبة والارتباط ومرورا بالعلاقة الزوجية وحيثياتها ثم خلال مراحل الاختلاف والطلاق، أما المجال الفرعي الثاني فمرتبط بضرورة حماية الأسرة من التشرد وتقديم المأوى والدعم المالي للنساء المعنفات بطريقة سهلة الحصول عليها، أما في المجال الفرعي الثالث فقد اقترحت النساء المعنفات تمكين المرأة تعليميا واجتماعيا من خلال فتح مراكز التعليم المجتمعي المجانية (التعليم المستمر) ليتاح للمرأة فرصة النمو الذاتي والارتقاء بالأسرة، واشراك الرجل في عملية التغيير، والجدول رقم (19) يوضح النسب المئوية للاقتراحات:

جدول رقم 19. الاقتراحات النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف في مجال الأسرة

المجال العام	العدد	النسبة المئوية للمجال العام	المجال الفرعي	العدد	النسبة المئوية للمجال الفرعي
الاقتراحات في مجال الأسرة	151	0.48	الدعم والاستشارات الأسرية للزوجين	47	0.15
			تقديم الماوى والدعم المادي للمعنفات	65	0.21
			تمكين المراة ذاتيا واجتماعيا	39	0.12

يتضح من الجدول السابق رقم (19) أن النساء المعنفات قد أكدن على أهمية توفير المأوى وتقديم الدعم المادي للنساء المعنفات، حيث أكدت بعض الاقتراحات ان هناك نقصا كبيرا في الخدمات المقدمة في هذا المجال.

المحور الثالث: الاقتراحات المتعلقة بالعمل

لقد بلغت نسبة الاقتراحات التي قدمتها النساء المعنفات في مجال العمل (0.13) من النسبة الكلية للاقتراحات التي تقدمت بها النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف، وقد جاءت تلك

الاقتراحات في ثلاث مجالات فرعية هي: الأول: ويتعلق بالمساواة في فرص العمل والأجـــور بين النساء والرجال، بحيث تحصل المرأة على نفس الفرصة في الوظائف العليا للدولة ويتحقق التوازن بين النوعين، أما المجال الفرعي الثاني فمرتبط بتحديد ساعات العمل اليومية، ونظـــام الاجازات المرضية والعرضية وإجازات الأمومة بحيث لا يترك ذلك لأهواء صاحب العمل، أما في المجال الفرعي الثالث فقد اقترحت النساء المعنفات وضع مدونة أخلاق خاصة بعمل المرأة، وذلك لتجنيبها فرصة استغلالها جسديا ونفسيا وتجاريا، ويحقق لها الأمن والطمأنينة في مجـــال العمل، والجدول رقم (20) يوضح النسب المئوية للاقتراحات:

جدول رقم 20. اقتراحات النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف في مجال العمل

المجال العام	العدد	النسبة المئوية للمجال العام	المجال الفرعي	العدد	النسبة المئوية للمجال الفرعي
الاقتراحات في مجال العمل	38	0.13	المساواة في فرص العمل والأجور مع الرجال	8	0.02
			تحديد ساعات العمل والاجازات	19	0.07
			وضع مدونة أخلاق خاصة بعمل المراة	11	0.03

يتضح من الجدول السابق رقم (20) ان اقتراحات النساء في مجال العمل اقل بكثير منها في مجال الاسرة أو المجال القانوني، إذ انصبت اقتراحات النساء في هذا المجال على تحديد ساعات العمل والاجازات بما يناسب طبيعة المرأة ووظيفتها البيولوجية من حمل وولادة.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان، وتحديد المشكلات التي تواجههن والأساليب التي يتبعنها في مواجهة العنف، وقياس مدى رضاهن عن الخدمات المقدمة لهن، والاقتراحات التي يرينها ضرورية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي، وفيما يلي مناقشة للنتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي انبثقت عنها، وفقاً لترتيب أسئلة الدراسة:

أولاً: مدى توفر الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان.

تبين من نتائج الدراسة أن الاحتياجات النفسية والاجتماعية متوفرة بدرجة متوسطة للنساء المعنفات حسب المعيار الذي حدده الباحث حيث بلغت (2.25/4)، وقد كانت أقل الاحتياجات توفرا هي الاحتياجات الاجتماعية، يليها الاحتياجات المعرفية، ثم احتياجات الأمن فالاحتياجات الجمالية ثم الأساسية ثم تحقيق الذات وأخيرا تقدير الذات.

وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي وصلت إليها دراسة فتال (2006)، حيث وجدت أن هناك ما يقارب من نصف عينة الدراسة قد عبرن عن عجزهن في توفير احتياجاتهن المهملة من قبل الأزواج، كما تتفق مع نتائج دراسة كونلي وآخرون Connelly, et al.(2000) التي توصلت إلى أن ما يقارب (17%) من النساء يعانين من نقص في الاحتياجات النفسية والاجتماعية.

ولعل هذه النتيجة تكشف عن حجم المعاناة للنساء المعنفات جراء العنف الواقع عليهن، فمن الناحية الاجتماعية اتضح كيف أن الأشخاص اللذين يقومون بممارسة العنف ضدهن يفرضون عليهن حصارا اجتماعيا علهي ويمنعوهن من ممارسة أدوارهن المجتمعية والانتاجية ويحدون من فرص انخراطهن في أنشطة وأدوار اجتماعية، من شأنها أن تساهم في استقرارهن الانفعالي والنفسي وأن تروح عليهن، فكثير منهن يحرمن من الخروج والظهور أمام المجتمع وعمل العلاقات والصداقات الشخصية حتى مع أقرب الناس إليهن كالأهل والجيران، حيث أشارت نتائج تحليل الفقرات إلى أن استجابة عينة الدراسة على فقرتي "**يمكنني الانتماء للجمعيات والأجزاب والأندية اذا رغبت**"، و"**أشعر في الحب والسعادة في بيتي**" بدرجة منخفضة

جدا، وهذا ما يؤدي – حسب نظرية ماسلو – إلى الشعور بالعزلة والدخول في موجات من الكآبة والحزن (Ormrod,2003).

أما من الناحية المعرفية فقد كانت فقرة: "**أشعر بأنني حققت كل ما أريد من دراسة وتعلم**" درجة منخفضة جدا، ويتضح أن تأثير نقص الاحتياجات يؤدي إلى تكريس جهل المرأة وعدم تمكينها علميا لتقوم بأداء دورها بكفاءة واقتدار مما يؤدي إلى بقائها في دائرة الجهل والتخلف وعدم القدرة على النمو الذاتي.

أما احتياجات الأمن والسلامة فقد أظهرت النساء المعنفات رضا منخفضا عن فقرتي: "**أشعر بالأمن على ممتلكاتي الشخصية من مال ومجوهرات**" **و** "**أشعر بالأمن في وظيفتي وأنني غير مهددة بترك العمل**"، وتتضح تأثيرات نقص احتياجات الأمن والسلامة والتي تنشأ عن تعرض النساء للضرب والتنكيل من خلال النتائج الجسدية والنفسية خطيرة أهمها فقدان أحد أعضائها أو تشوهها، وشعورها بالقلق والتوتر الدائم والأحلام المزعجة الخالية من المضمون، كما أن هذه الخبرات تسيطر على ذاكرتها وتؤدي إلى الدخول في موجات من التفكير التأملي والصمت (Matlin, 2000).

أما الحاجات الجمالية والتي تشكل سمة بشرية خاصة بالإنسان وتتمثل في الشعور بجماليات الحياة، والاستمتاع بمظاهرها الجميلة فإن النفقص فيها يؤدي إلى هدم الذات وفقدان الألق والفاعلية والرغبة في النمو والارقاء بالذات والاستمتاع بمباهج الحياة وهذا ما ظهر لدى كثير من النساء المعنفات حيث شعورهن باليأس وعدم القدرة على الاستمتاع بأي شيء من حولهن وقد ظهر ذلك واضحا من خلال إعطاء تقديرات متوسطة لجميع الفقرات باستثناء فقرة: "**امارس رغباتي في اقتناء الأشياء الجميلة كما أريد**"، إذ كان تقدير النساء منخفض لهذه الحاجة عن غيرها.

أما الاحتياجات الأساسية والتي تعمل على استمرار بقاء النوع البشري فقد جاءت متوسطة على جميع الفقرات، وهكذا فإن نقص تلبيتها يؤدي إلى الشعور بالرضا والاطمئنان والتمتع بصحة جسدية قوية وانعكاس على نفسية المرأة واستقرارها، وفي النهاية شعورها بتلبية حاجاتها من طعام وشراب وجنس ونوم مما يعطيها الراحة والهدوء.

أما احتياجات تحقيق الذات وتقدير الذات والتي تنشأ عن تحقيق كل ما سبق من احتياجات فإن النقص في تلبيتها يؤدي إلى احتقار الذات والدور المناط بالمرأة والمكانة التي

تشغلها، مما يؤدي إلى دخولها في أزمات نفسية كتلك التي تحدث عنها أريكسون (Ericson) من حيث تكامل الذات في مقابل الشعور باليأس.

ثانيا: اختلاف الاحتياجات النفسية والاجتماعية باختلاف بعض المتغيرات.

تبين من نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في الإحتياجات النفسية والاجتماعية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والحالة العملية للمعنفات، كما أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائيا في الإحتياجات النفسية والاجتماعية تعزى لمتغيرات العمر والحالة الاجتماعية ومصدر العنف، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة فتال (2006) حيث أشارت إلى أن هناك اختلاف يعود لمتغير المؤهل العلمي والعمل.

وباستعراض النتائج الخاصة بالمتغيرات الدالة إحصائيا فإن النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن (40) سنة قد أظهرن أن إحتياجاتهن مشبعة أكثر من باقي الفئات وربما تفسر هذه النتيجة بان المرأة كلما زاد عمرها تصبح أكثر مهارة في تدبير أمورها وتحقيق متطلباتها، في حين أن النساء الصغار ربما يفتقرن إلى هذه المهارة.

أما فيما يخص متغير الحالة الإجتماعية للنساء المعنفات فقد كانت النساء العزباوات أكثر تحقيقا لحاجاتهن من النساء المتزوجات، وربما يكون وضع الفتاة في مجتمعنا الاردني لا يترتب عليه إي التزامات مادية تجاه الاسرة (على الأغلب) فتتمكن الفتاة من تحقيق متطلباتها أكثر من السيدة المتزوجة التي تعتبر متطلبات أبنائها وإحتياجاتهم أهم من إحتياجاتها شخصيا.

أما فيما يتعلق بمتغير مصدر العنف فقد كانت الفروق في درجة تحقيق الاحتياجات النفسية والاجتماعية واضحة بين من يتعرضن للعنف من قبل الزوج وبين من يتعرضن للعنف من قبل صاحب العمل لصالح من يتعرضن للعنف من قبل صاحب العمل، وربما تبدو هذه النتيجة منطقية لأن الزوج مسؤول أساسا عن تحقيق متطلبات واحتياجات زوجته جميعها، كما أن العنف الصادر منه يشمل كافة أنواع العنف، في حين إن العنف الموجه من صاحب العمل يكون على الأغلب عنفا لفظيا أو نوع من العدائية أو التحرش الجنسي، ومثل هذه الأنواع من العنف لا ترتبط كثيرا بحرمان المرأة من تحقيق احتياجاتها، كما أن صاحب العمل ليس مسؤولا اصلا عن توفير تلك المتطلبات.

ثالثا: المشكلات التي تواجه النساء المعنفات في مدينة عمان.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء المعنفات يعانين من مشكلات مختلفة، أهمها المشكلات الاقتصادية، تلتها المشكلات النفسية، ثم المشكلات القانونية، وأخيرا المشكلات الاجتماعية بنسبة مئوية.

إن النتيجة السابقة تفسر في ظل الظروف المعيشية التي يعيشها المجتمع الأردني حاليا، حيث يعتبر كثير من الناس أن المشكلات الاقتصادية هي همهم الأول، وتزداد المشكلة سوءا لدى النساء المعنفات وذلك لأن عدم القدرة المالية والتمكين الاقتصادي يجعل من المرأة ضحية سهلة لممارسة العنف، ولهذا فإن النساء الأكثر غنى أكثر رفضا لتقبل العنف، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة لوون وآخرون (2006) التي بحثت في أسباب العنف ضد النساء اللاتي يحصلن على المعونة الوطنية لإعالة أبنائهن ووجدت أن النساء يتعرضن لممارسة العنف الجسدي والجنسي بشكل كبير، كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة المجلس الأعلى للمرأة في البحرين (2005)، إذ تبين أن من مظاهر العنف الممارس حرمان المرأة من المصروف.

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ما يقارب من نصف أفراد العينة يعاني من مشكلات نفسية تعاني منها النساء المعنفات مثل الخجل والاكتئاب والقلق والاحباط وعدم الثقة بالنفس، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إيفانس وآخرون (2006) التي بينت أن العنف النفسي كان من أبرز أشكال الإساءة التي تتعرض لها المرأة، كما تتفق مع دراسة كيلر (2000) والتي أظهرت نتائجها أن الإساءة النفسية من قبل الآخرين تؤدي إلى الاضطراب لدى النساء المعنفات ونقص الثقة لديهن، ودراسة تشامبلس (1992) التي أظهرت أن المعنفات ينخفض لديهن تقدير الذات بالمقارنة مع غير المعنفات.

كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ما يقارب نصف العينة أيضا يعاني من مشكلات اجتماعية مثل القدرة على زيارة الأهل والصديقات وعمل العلاقات، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج هيج (2006) التي بينت أن من المشكلات التي عانت منها النساء المعنفات كانت المشكلات الاجتماعية وخاصة التهميش الاجتماعي، كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة تشامبلس (1992) التي بينت ان المعنفات كن أكثر ميلا للمصادقة على أفكار ومعتقدات الرومانسية والسيطرة.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة نيلسون (1992) التي أظهرت أن النساء المعنفات لا يتمتعن بصلات وروابط كثيرة مع الأصدقاء والعائلة والجيران، وتبين أيضاً من الدراسة أن النساء المعنفات أكثر انطوائية من النساء غير المعنفات.

رابعا: الأساليب التي تتبعها النساء المعنفات في مدينة عمان لمواجهة العنف.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أكثر ردود الفعل الأساليب المتبعة (ردود الأفعال) لدى النساء المعنفات هي الاعتراض والنقاش والطلب من الشخص المعتدي الكف عن سلوكياته، ثم التكلم مع صديقة أو زميلة أو جارة، يلي ذلك عدم ترك البيت والتكلم مع الأهل والأقارب، أما أقل الأساليب أو ردود الفعل التي تتبعها النساء المعنفات فقد كانت الذهاب إلى مركز امني لتقديم شكوى، والاتصال مع مؤسسة لتلقي استشارة، وطلب المساعدة من جهات دينية.

إن تأمل النتيجة السابقة وتأمل الأساليب التي تتبعها النساء يلاحظ لجوء المعنفات إلى أبسط الأساليب وأسهلها وهو النقاش والطلب من الشخص المعنف الكف عن العنف وعلى الاغلب فإن هذه المناقشة تتخذ طابع الرجاء والتوسل كما اتضح من خلال المقابلات التي أجراها الباحث، كون هذا الأسلوب يحافظ على خصوصية العائلة وسرية مشكلاتها، ويعمل على الحفاظ على الواجهة الاجتماعية للزواج أمام الناس، ويقلل من الكلفة العاطفية الخاصة بالكرامة أمام الآخرين، ولعل النساء المتعلمات هن من يلجأن إلى هذا الأسلوب كما تبين من خلال المقابلات حفاظا على ماء الوجه ومنعا للإحراج.

ويأتي ثاني هذه الاساليب وهو اللجوء إلى صديقة أو زميلة او جاره لطلب المساعدة والاستشارة، وهذا اسلوب مريح أيضا للنساء المعنفات من الناحية النفسية فهو يمثل أسلوب التفريغ الانفعالي الذي يتيح للمراة المعنفة طرح مشكلتها والتخلص منها ولو لبعض الوقت ثم تقليب الأمور وتبادل الرأي مع انسان آخر للوصول إلى أفضل الحلول، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصل إلية كيلر (2000) من ان النساء المعنفات يتوقعن عدم فهم الآخرين لهن، ومحاولة لومهن وإلقاء المسؤولية عليهن، والطلب إليهن إنهاء علاقتهن مع الشخص المعنِف.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن ما يزيد عن نصف العينة يلجأن إلى الأهل والأقارب دون مغادرة البيت، وأن ما يقارب من ثلث العينة يلجأن إلى جهات دينية (شيخ، خوري،...) أما آخر هذه الأساليب لجوءا إليه فيكون تقديم شكوى إلى مركز أمني، وهذا الأسلوب يضع المرأة في مواجهة حادة مع الرجل ربما يبنى عليه سجن للشخص المعنِف، وربما يقود ذلك إلى تدهور العلاقة بين الأزواج ولذا نلاحظ تدني هذه النسبة إلى أقل ما يمكن وهو ما يقارب من ربع أفراد العينة، أمنا حينما تصل الأمور إلى نهايتها وتكون المشكلة قد ظهرت إلى حيز الوجود وأمام الجميع فنلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى (40.9%)، حيث تتقدم المعنفة للشكوى عن طريق محكمة وبشكل قانوني.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية (1991) والتي أظهرت ان أكثر منن نصف النساء المعنفات لجأن إلى عائلاتهن، بينما قليل منهن وبنسب متقاربة لجأن إلى مراكز الشرطة أو إلى المحاكم أو إلى المرشدة الاجتماعية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة مصطفى (2006) التي ذكرت أن الغالبية العظمى من النساء المعنفات لجأن إلى استراتيجية اللجوء إلى الدين أكثر من أي استراتيجية أخرى.

خامسا: مدى رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن في مدينة عمان.

لقد أشارت نتائج الدراسة أن رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن كان متوسطا بشكل عام، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات النساء المعنفات على فقرات مجال الرضا عن الخدمات المقدمة بين (1.95- 2.38) حيث كان أعلى تقدير للخدمات القانونية والاجتماعية، ثم الخدمات النفسية، أما أقل تقدير فقد كان للخدمات الاقتصادية.

يتضح من استعراض النتيجة السابقة أن النساء المعنفات يفتقرن إلى الخدمات الاقتصادية المتعلقة بالمشاريع التي تعمل على تمكين المرأة وتوفير دخل خاص بها، وقد ظهر من خلال المقابلات التي أجراها الباحث أن هناك نقصا حادا في مصادر التمويل التي تلزم النساء المعنفات لتحقيق احتياجاتهن، كما أن هناك عدم رضا عن الخدمات النفسية المقدمة للنساء المعنفات، بالإضافة إلى تدني رضا المعنفات عن الخدمات المقدمة إليهن من الناحية الإجتماعية والقانونية.

إن النتيجة السابقة تبين قصور دور المجتمع بشقيه المدني والحكومي عن توفير خدمات الرعاية الخاصة بالنساء المعنفات، مما يولد حاجة حقيقة إلى ضرورة مراجعة أدوار مؤسسات الدولة وتقييم مدى تلبيتها لهذا المتطلب الأساسي.

سادسا: الاقتراحات المقدمة من النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك الكثير من الاقتراحات التي تقدمت بها النساء المعنفات والتي تم تصنيفها في ثلاثة محاور أساسية:

أولا: الاقتراحات القانونية، وقد اشتملت على ثلاثة محاور فرعية هي: إزالة الفجوة الجندرية في التشريعات القانونية، وزيادة الوعي القانوني للمعنفات، وتغليظ العقوبة على من يقوم بالتعنيف. ولاحظ أن هذه الاقتراحات تنصب على المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون،

وتنمية وعي المرأة وكبح جماح الرجل عن ممارسة العنف، وهي اقتراحات واعية وموجهة وتدعم حصول المرأة على حقوقها القانونية.

ثانيا: الاقتراحات المتعلقة بالأسرة، وقد اشتملت على ثلاثة محاور فرعية هي: تقديم الدعم والاستشارات الأسرية للزوجين، وتقديم المأوى والدعم المادي للمعنفات، وتمكين المرأة ذاتيا واجتماعيا، وهذه الاقتراحات منصبة على ذات المرأة وتحسينها نفسيا، واشراك العائلة في تنميتها وتقدمها ماديا واجتماعيا.

ثالثا: الاقتراحات المتعلقة بالعمل، وقد اشتملت على ثلاث محاور فرعية هي: المساواة في فرص العمل والأجور مع الرجال، وتحديد ساعات العمل والاجازات، ووضع مدونة أخلاق خاصة بعمل المرأة، وتأتي أهمية هذه المحاور الفرعية من خلال مراعاتها لطبيعة المراة وخصوصيتها البيولوجية، وامكانية تعرضها للتحرش والاستغلال في العمل.

إن الاقتراحات السابقة جميعها تشكل منهج عمل لتحسين وضع المرأة والحد من استغلالها والتخلص من آثار العنف الواقع عليها.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

أولا: في مجال النمو الذاتي للمرأة:

1. عقد دورات تدريبية تشتمل على المهارات التكيفية التي تساعد المرأة على التغلب على الآثار الناشئة عن نقص احتياجاتها النفسية والاجتماعية.

2. الاهتمام بتنمية الذات لدى المرأة وتغيير مفهوم الذات لديها لتكون قادرة على مواجهة العنف وآثاره، وتمتلك ارادة التغيير والارتقاء.

ثانيا: في مجال الأسرة:

3. اشراك جميع أفراد الأسرة وخاصة الآباء والأزواج في برامج توعية موجهة من قبل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في عملية توعية هادفة لمقاومة العنف ضد المرأة.

4. توفير مؤسسات خدمية تعنى بالأسرة لرعاية النساء المعنفات وأسرهن، وتقديم الخدمة الميسورة لهن وقت الحاجة، مثل فتح فروع لمديرية حماية الأسرة في جميع أنحاء المملكة.

ثالثا: في المجال الاجتماعي:

5. العمل على تمكين المرأة من خلال برامج اعلامية موجهة لتنمية مشاركتها المجتمعية والانتاجية، والعمل على تغيير صورة المراة النمطية في الاعلام.

6. توفير برامج الرعاية الشاملة من خلال مكاتب تختص بتقديم خدمات الاستشارات النفسية والتربوية قبل وأثناء الزواج، وبرامج الترفيه الموجه للمساعدة في حل المشكلات.

7. نشر الوعي الاجتماعي والثقافي بين أوساط المجتمع حتى لا يقعوا فريسة للعنف المجتمعي.

رابعا: في مجال القانون والتشريع:

8. توعية النساء والفتيات بحقوقهن القانونية والمدنية عن طريق الندوات والنشرات والمحاضرات والمؤتمرات، وذلك بالتعاون بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

9. دعوة الجهات الحكومية إلى النظر في مراجعة كافة التشريعات والاجراءات القانونية الخاصة بالمراة وعلاقتها مع المجتمع المحيط وتعديلها بما يلغي التمايز الجندري بين الرجال والنساء وخاصة في مجال قانون العمل والتقاعد، وقانون العقوبات، والسعي من أجل الاعتراف بأن العنف ضد المرأة بكافة أشكاله هو جريمة مجتمعية عامة يعاقب عليها القانون.

خامسا: في مجال التوجهات الوطنية على مستوى الدولة:

10. وضح برنامج وطني فوري لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بالتعاون ما بين الجهات الرسمية المختصة والمنظمات الدولية، والمنظمات النسائية غير الحكومية.

11. صياغة رؤية مشتركة تتضمن الجوانب المختلفة للتعاطي مع قضايا العنف العنف ضد المراة، كالوقاية والتوعية والتدخل والحماية والمعالجة، ومن ثم وضع وتقنين السياسات والتشريعات التي تحد من العنف الموجه للمراة.

12. تطوير استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء في الاردن.

سادسا: في مجال البحوث والدراسات:

13. انشاء قاعدة بيانات تتضمن احصاءات دقيقة مصنفة ومبوبة بحسب الحالات وأماكن وقوعها، وكيفية المعالجة، وما قد يترتب عليها من آثار.

14. اجراء مزيد من البحوث والدراسات النفسية الاجتماعية والطبية على مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة، وعلى الضحايا للتعرف على مزيد من أسباب العنف والآثار الناشئة عنه.

15. اجراء المزيد من الدراسات التجريبية حول البرامج العلاجية النفسية والاجتماعية المقدمة للنساء المعنفات.

المراجع

المراجع العربية

أبو عليا، محمد (2000)، العنف الأسري: أنواعه وأشكاله وأسبابه. في : نظام عساف (محرر)، **العنف الأسري وعمالة الاطفال،** (ص:44–25)، عمان، مركز التوعية والارشاد الأسري.

الإتحاد الوطني للمرأة التونسية (1991)، العنف ضد المراة من قبل الرجل، **المؤتمر العربي لحماية المراة من العنف**، تونس.

البداينة، ذياب وأبو حجلة، همسة سمير (2005)، العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،** مجلد (20)، عدد (6)، ص 80 –37 .

بدران، سعاد (2010)، **أثر برنامج علاجي سلوكي معرفي في خفض أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى عينة من النساء المعنفات في مدينة عمان،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

بشناق، سهير(2010)، العنف ضد المرأة الأردنية، **مؤتمر لا لثقافة العنف ضد المرأة،** جمعية نساء ضد العنف، الأردن15–14 تشرين الأول، المركز الثقافي الملكي.

بشناق، ناديا (2000)، نحو مجتمع خال من العنف. في: نظام عساف (محرر)، **العنف الأسري وعمالة الاطفال،** ص:23 –13)، عمان، مركز التوعية والارشاد الأسري.

بنات، سهيلة (2004)، **أثر التدرب على مهارات الاتصال وحل المشكلات في تحسين تقدير الذات والتكيف لدى النساء المعنفات وخفض مستوى العنف الاسري،** رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بوحمامة، جيلالي وعبدالرحيم، انور رياض والشحومي، عبدالله (2009)، **علم نفس التعلم والتعليم،** الكويت، الجامعة العربية المفتوحة.

جابر، سامية (1997)، **الانحراف والمجتمع**، عمان، دار المعرفة الجامعية.

حلمي، ساري (2000)، الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري. في: نظام عساف (محرر)، **العنف الأسري وعمالة الاطفال**، ص:23-13)، عمان، مركز التوعية والارشاد الأسري.

حمدان، عنان، (1996)، **إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية: دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من الأسر في لواء طولكرم.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

الخاروف، أمل والبدور، طروب (2006)، الأدوار الجندرية التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، العدد (33)، المجلد (2).

الخطيب، سلوى (2005)، **العنف الأسري ضد المرأة في مدينة الرياض، دراسة لبعض حالات المترددات على مستشفى الرياض المركزي، والمركز الخيري للارشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية**، الرياض، جامعة الملك سعود.

الخطيب، سلوى (2002)، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، الرياض، مكتبة الشقري.

رضوان، سامر(2002)، **الصحة النفسية**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ريان، أحمد علي طه (2009)، العنف في نطاق الأسرة، **منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، دورة الشارقة**، الإمارات العربية المتحدة.

الشاعر، ناصر الدين محمد(2003)، العنف العائلي ضد المرأة– أسبابه والتدابير الشرعية للحد منه، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، العلوم الإنسانية، المجلد17(2) ، 370 –329.

شتيوي، موسى وشخاترة، فاروق وغرايبة، منتهى وعويس، أروى (2005)، **العنف الاسري في الاردن: المعرفة والاتجاهات والواقع،** عمان، الأردن، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، برنامج حماية الأسرة.

شواشرة، عاطف (2010)، التفسيرات النظرية لتطور الهوية الجندرية واكتساب الأدوار، **مجلة جامعة جرش الثقافية،** المجلد (4)، العدد، (12)، ص 91-86 .

صقار، صباح محمد (2007)، **اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو العنف ضد المرأة،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

الطراونة، احمد (2003)، **السمات الشخصية لدى النساء اللواتي وقع عليهن العنف الجسدي والنفسي،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العامري، اروى (1998)، **العنف العائلي في الأردن: حجمه ومسبباته،** عمان، الأردن، مؤسسة شومان.

عبد الوهاب، حنان (2004). **أشكال العنف الذي يمارس ضد المراة في جمهورية مصر العربية،** ملتقى المرأة العربية، عمان، الأردن.

عبد الوهاب، ليلى (1994)، **العنف العائلي،** بيروت، لبنان،، دار المدى للنشر والثقافة.

العسال، ضرار نمر (2003)، **العنف ضد المراة وأثره على الاساءة للطفل،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

العسال، ضرار نمر (2003)، **العنف ضد المرأة واثره على الأساءة،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العواودة، امل (2010)، العنف الأسري، **مؤتمر لا لثقافة العنف ضد المرأة**، جمعية نساء ضد العنف، الأردن 15-14 تشرين الأول المركز الثقافي الملكي.

العواودة، أمل (2002)، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان**، مكتبة الفجر، إربد.

العوواده، أمل (1998)، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الفقهاء، عصام (2001)، مستويات الميل إلى العنف والسلوك العدواني لدى طلبة جامعة فيلادلفيا وعلاقتها الارتباطية بمتغيرات الجنس والكلية والمستوى التحصيلي وعدد أفراد الأسرة ودخلها، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، المجلد (28) العدد (2) ص 42-25.

القضاة، محمد فلاح (2006)، دور برامج العنف في تحديد سلوك الشباب: دراسة ميدانية، **مجلة دراسات**: العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (33)، العدد (1)، ص 173-141 .

كرادشة، منير (2009)، **العنف الأسري: سسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة**، اربد، عمان/ الاردن، عالم الكتب الحديث.

المجلس الوطني لشؤون الاسرة ومنظمة الصحة العالمية (2005)، **الصحة والعنف**، عمان، الاردن.

المجلس الوطني لشؤون الاسرة (2005)، **الخطة الاستراتيجية الوطنية لحماية الاسرة والوقاية من العنف الأسري للأعوام 2009 -2005**، عمان، الاردن.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2005)، العنف الموجه ضد المرأة البحرينية. **مقدمة للمؤتمر الوطني لدعم قانون حماية المرأة عام 2005**.

المجلس الوطني لشؤون الاسرة (2006)، **الإطار الوطني لحماية الاسرة من العنف**، عمان، الاردن.

مجيد، سوسن شاكر (2008)، **العنف والطفولة: دراسات نفسية**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

محارمة، حمد والزيد، ريم والحياري، رجاء والنحاس، أمل، (2002)، **المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني.** معهد الملكة زين الشرف التنموي، عمان، الأردن.

محارمة، حمد والزيد، ريم والحياري، رجاء والنحاس، أمل(2002)، **المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني**، معهد الملكة زين الشرف التنموي، عمان، الأردن.

محمود، فهمي مصطفى و ابراهيم، نور هنا (2010)، **العنف الأسري في الغرب**، عمان، مؤسسة ابن سينا للبخوث العلمية.

المرواني، نايف بن محمد (2010)، العنف الأسري: دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة، **مجلة الدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد (26)، العدد (51) ص 143 -83.

مصطفى، نور هزاع محمد (2006)، **أعراض الضغط النفسي واستراتيجيات التكيف لدى النساء المعنفات وغير المعنفات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

معلوف، لويس (2000)، **المنجد في اللغة العربية والاعلام**، بيروت/ لبنان، مطابع نصر الله.
المكتب التنسيقي لشؤون مؤتمر بكين (1995)، **المرأة العربية واقع وتطلعات**، عمان.

منظمة الصحة العالمية (2002)، **التقرير العالمي حول العنف والصحة**، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط.

ناصر، لميس (1998)، **العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني**. عمان: الملتقى الإنساني لحقوق المرأة.

الهمامي، الجازية (2008)، العنف الاسري في بلدان المغرب العربي: نحو كسر حاجز الصمت، الواقع والمقاربات، **مؤتمر كرامة حول العنف الأسري**، الكويت، 4-2 ديسمبر.

المراجع الأجنبية

Ana. A, & Aline. E. (2009). The effect of cognitive processing therapy on cognition: Impact statement coding : **Journal of Traumatic Stress**, Vol. 22, pp. 205-211.

Anderson, Michal(1982), **Sociology of family**. Penguin Booke.

Bandura, A(1977). Social Learning Theory. Englwood cliffs, N. J Prentice Hall.

Brown, K. and Herbert, M,(1997). **Preventing family Violence**,(1 ed), England, John Willy and Sons Ltd.

Burry, Wesley&Hill,Reuben, (1979), **Contemporary, Theories About the family**, Vol, 2, The free Press.

Camillieri,C And Vinconneau,G (1996**) Psychologist Culture: concepts Methods**, Armand Colin, Paris.

Chambliss, C. (1992). **Self-esteem and attitudes toward love in abused and non-abused women.** Paper Presented at the Annual Delaware Valley Consortium of Colleges and Universities, (5th) Cllegeville, PA, U.S.A. Pennsylvania, 4 April, 1992, 19.

Connelly, C, D , Newton, R, R, Landsverk, J, and Aarons, G, A,(2000), Assessment of intimate Partner Violence among high-risk Postpartum Mothers: Concordance of Clinical Measures**. Women and Health**, 31(1)

Davies, J.(1998), **Safety Planning of battered** Women Copied by Sage

Davis, S. And Palladino, j. (2004) , **psychology,** 4th eds, New Jersey, Pearson-

Dembo, M. (1994) , **Applying Educational psychology**, New York, Longman.

Dissel. A.& Ngubeni(2004)." Giving Women Their Voice: Domestic Violence and Restorative Justice In South Africa. Paper Presented at tg=he X1th **International Symposium on Victimology Stellenbosch,** July: 25- 53

Driscoll, M. (1996) , **Psychology Of Learning For Instruction,** London, Allyn And Bacon.

Elliot , S., Kratochwill , T. Cook, J And Travers, J (2000) , **Educational Psychology,** 3rd eds. New York, McGraw-Hill Companies, Inc.

Evans.C, Lindhorst.T, Huang.B & Walters.K.E (2006). Interpersonal Violence in the Lives of Urban American Indian and Alaska Native *Women*:Implications for Health, Mental Health, and Help-Seeking. **AmericanJournal of Public Health**; Aug2006, Vol. 96 Issue 8, p1416-1422, 7p, 3 .

Gilligan, C.(1982). **In a different voice: Psychological theory and women's**. Cabridge, MA: Harvard university press.

Hage, S. (2006). Profiles of women survivors: The Development of Agency in Abusive relationships. **Journal of counseling & Development** Vol. 84 issue 1, P83-44.

Johnson (2006). A Cognitive- Behavioral Treatment for Battered Women With PTSD in Shelters: Findings From a Pilot Study: **Journal of Traumatic Stress**, Vol. 19, pp. 559-564.

Keller, M. M. (2000). A psychological study of abused women’s experiences of ‘not feeling understood’ when seeking help. **Dissertation Abstracts** DAI-B 61/02, p.1085, Aug.

Kinckrehem, K. and Teske, R.(2000). Attitudes towards domestic Violence among Romanian and U. S. University students: A Cross-cultural comparison. **Journal of women and politics,** 21(3),27-49.

Kubany. E, Hill, E , & Owens. (2003). Cognitive trauma therapy for battered women with PTSD: preliminary findings: **Journal of Traumatic Stress**, Vol. 16, No. 1, February 2003, pp. 81-91.

Lombok, Susan And Fivush, Robyn, (1995) **, GENDER DEVELOPMENT.** U.S.A.Cambridge University Press,

Lown.E, Schmidt.Laura & Wiley.J (2006**)** Interpersonal Violence Among *Women* Seeking Welfare: Unraveling Lives**. American Journal of Public Health;** Aug2006, Vol. 96 Issue 8, p1409-1415, 7p, 3 charts.

Maltin, M. (2000). **The Psychology of Women** (4th ed). Harcourt College Publishers V.A.E. Mechristie, P. (2003). **Females and Abuse: Mental/Verbal/Emotional.**

Nielson. J. Endo, R. & Ellington, B. (1992). **Social isolation and wife abuse: A research report.**

O'Leary, K.D, Vivian, D. and Malone, J. (1992) , Assessment of physical Aggression in Marriage: The Need for a multi- model method. **Behavioral Assessment,** 11, 39-64.

Ormrod, J (2003) **Educational Psychology: Developing Learners**, New Jersy, Donnelley And Sons Company.

Rodriguez, E. (1999). Pregnant and abused: Domestic violence among Latins. Educational Resources Information Center.

Rosenberg, M. (1978). Wich significant others? **American Behavioral Scientist**, 16(4), 829-860.

Santrock, J. (2003) **Psychology.** 7th eds. Boston, McGraw Hill,.

Sorensen, B. W. (1998). Explanations for wife beating in Greenland. In: R. Klein (editor), **Multidisciplinary Perspectives on Family Violence**. (Pp.153-173). Great Britain: MPG Books Ltd., Bodmin.

Stith, S.M., Rosen, K.H., Middleton ,K.A.,Busch,A.L., Lundeberg, K. and Carlton, R.P. (2000), The intergenerational transmission Of spouse abuse: A meta-analysis. **Journal of Marriage and The Family,** 62 (August) , 640-654.

Straus, M.A. (1978), **Wife-Beating: How common and why . In: J.M. Eekelaar and S.N. Katz(eds)** Family violence: an International and interdisciplinary study. (p 34-49). Canada: Butterworth and co.Ltd.

Walker, L.E, A. (2002**) , Abused Women and survivor therapy: A practical guide for the psychotherapist.** (4th ed). Washington, DC: American Psychological Association.

http://www.cyberparent.com/abuse/femalemental.htm.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

استبانة قياس

الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

إعداد

عاطف حسن شواشرة

الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

2011

رقم الاستمارة: |___|___|___|___|___|

البيانات سرية

عزيزتي الآنسة/السيدة المحترمة

تحية واحترام وتقدير وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان ، وذلك بغرض تحديد أهم ما يلزم المرأة المعنفة في المستقبل ومراعاة ذلك في إعداد البرامج الخدمية التي تقدم للنساء في الاردن، وتهيئة الظروف التي تمكن النساء من التغلب على مشكلاتهن ومعاناتهن في علاقاتهن مع المجتمع المحيط الذي يعتدي عليهن ويعنفهن ويسبب لهن الكثير من الأذى، مع العلم أن هذه البيانات سرية وسوف تحول إلى أرقام في الحاسوب وتحليلات احصائية واستنتاجات علمية، ولن يطلع أحد عليها شاكرا ومقدرا لطفكم وتعاونكم.

الباحث: عاطف شواشرة
atef_35@yahoo.com

تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان؟
2. هل تختلف الاحتياجات النفسية باختلاف بعض المتغيرات؟
3. ما المشكلات التي تواجه النساء المعنفات في مدينة عمان؟
4. ما الأساليب التي تتبعها النساء المعنفات في مدينة عمان لمواجهة العنف؟
5. ما مدى رضا النساء المعنفات في مدينة عمان عن الخدمات المقدمة لهن؟
6. ما الاقتراحات المقدمة من النساء المعنفات للحد من ظاهرة العنف ضد المراة في الاردن؟

مراحل العمل الميداني:

اسم الباحث الميداني	اسم المراقب	اسم المرمز	اسم المدخل
الاسم:	الاسم:	الاسم:	الاسم:
التاريخ: / /2010	التاريخ: / /2010	التاريخ: / /2010	التاريخ: / /2010

القسم الاول: معلومات شخصية

101-	العمر	
	(____________)	ا__اا__ا
102-	الحالة الاجتماعية	
	1. عزباء 2. متزوجة 3. مطلقة 4.أرملة	ا__ا
103-	المؤهل العلمي للمعنفة:	
	1. دون الثانوية 2. الثانوية 3. دبلوم متوسط 4. بكالوريوس 5. دبلوم 6. ماجستير 7. دكتوراه	ا__ا
104-	مصدر العنف: 1.الأب 2. الأخ 3. الزوج 4.العم 5. الخال 6. صاحب العمل 7. الأم 8. الاخت	
	9. أخرى (حددي.....................) (____________)	ا__ا
105-	العمر عند الزواج (تستثنى العزباء من هذا السؤال):	
	(____________)	ا__اا__ا
106-	هل الشخص الذي يقوم بالتعنيف يعمل ؟ 1. نعم 2. لا عمله اومهنته:	
107	1.معلم 2. محامي 3.طبيب 4. مهندس 5.ممرض 6.اعلامي 7. أخرى (حددي................)	ا__ا
108-	هل تعملين ؟ 1. نعم 2. لا (____________)	ا__ا
109-	عملك أو مهنتك: 1.معلمة 2. محامية 3. طبيبة 4. مهندسة 5.ممرضة 6.سكرتيرة 7.اعلامية 7. أخرى (حددي.....................)	ا__ا
110-	الدخل الشهري لمن يقوم بالتعنيف: 1. أقل من 300 دينار 2. 301–600 3. 601–900 4. أعلى من 900	
		ا__ا
111-	الدخل الشهري للمعنفة: 1. أقل من 300 دينار 2. 301–600 3. 601–900 4. أعلى من 900	
	(____________)	ا__ا
112-	المؤهل العلمي لمن يقوم بالتعنيف: 1. دون الثانوية 2. الثانوية 3. دبلوم متوسط 4. بكالوريوس 5.دبلوم 7. ماجستير 7. دكتوراه	
	(____________)	ا__ا

القسم الثاني: الاحتياجات النفسية والاجتماعية

المجال الأول: الاحتياجات الأولية الأساسية

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق		
201	يتوافر لي في حياتي كل ما أحتاجه من طعام وشراب وغذاء	4	3	2	1		__
202	يمكنني النوم في بيتي حسب حاجتي ومتى شئت	4	3	2	1		__
203	أشعر أنني آمنة على حياتي مع عائلتي	4	3	2	1		__
204	تحقق لي عائلتي جميع حاجاتي الاساسية	4	3	2	1		__
205	إن حياتي آمنة من العنف والإيذاء الجسدي	4	3	2	1		__

المجال الثاني: حاجات الأمن والسلامة:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق نهائيا		
301	لدي شعور بالأمن والطمأنينة على حياتي	4	3	2	1		__
302	لا يوجد أخطار تهدد حياتي	4	3	2	1		__
303	أستطيع الذهاب إلى الطبيب متى أشاء	4	3	2	1		__
304	أشعر أنني آمنة على سمعتي وشرفي وغير قلقة	4	3	2	1		__
305	أشعر بالهدوء والراحة عندما أعود إلى بيتي	4	3	2	1		__
306	أشعر بالامن على ممتلكاتي الشخصية (مال ومجوهرات)	4	3	2	1		__
307	أشعر بالأمن في وظيفتي وأنني غير مهددة بترك العمل	4	3	2	1		__
308	أشعر بالأمن والطمأنينة على حياة أولادي	4	3	2	1		__

المجال الثالث: الحاجات الاجتماعية (الحب والانتماء)

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق نهائيا		
401	أشعر بالحب والسعادة في بيتي	4	3	2	1		__
403	أشعر بالاحترام والتقدير في المجتمع المحيط	4	3	2	1		__
403	يمكنني عمل صداقات وزيارات للأقارب كما أريد	4	3	2	1		__
404	أستطيع ممارسة أدواري الاجتماعية بحرية تامة	4	3	2	1		__
405	يمكنني الانتماء للجمعيات والاحزاب والأندية اذا رغبت	4	3	2	1		__
406	أستطيع زيارة صديقاتي ودعوتهن إلى بيتي	4	3	2	1		__
407	اشعر أنني آمنة على من دخل بيتي من أهلي وصديقاتي	4	3	2	1		__

المجال الرابع: حاجات تقدير الذات

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق نهائيا	
501	تشركني عائلتي في اتخاذ قرارات حياتنا	4	3	2	1	|__|
502	تحترم عائلتي رأيي في المواقف الاجتماعية	4	3	2	1	|__|
503	أمتلك الجرأة والقدرة على التعبير عن رأيي	4	3	2	1	|__|
504	أشعر ان المجتمع من حولي يحترم رأيي ويقدره	4	3	2	1	|__|
505	امتلك القدرة للتأثير في الآخرين	4	3	2	1	|__|
506	أشعر بالفخر والاعتزاز لما أنجزته في حياتي	4	3	2	1	|__|
507	أشعر ان الآخرين يحترمون ويقدرون وظيفتي ومنصبي	4	3	2	1	|__|

المجال الخامس: الحاجات المعرفية

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق نهائيا	
601	أستطيع دائما القراءة والمطالعة كلما رغبت بذلك.	4	3	2	1	|__|
602	تشجعني عائلتي على اكمال تعليمي.	4	3	2	1	|__|
603	أشعر بأنني حققت كل ما أريد من دراسة وتعلم.	4	3	2	1	|__|
604	أستطيع التفكير وطرح معارفي بحرية وجرأة.	4	3	2	1	|__|
605	أتصرف دائما بناء على معرفتي الخاصة ودون توجيه.	4	3	2	1	|__|

المجال السادس /الحاجات الجمالية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق نهائيا	
701	استطيع الاهتمام بشكلي وجمالي كما أريد	4	3	2	1	|__|
702	أستطيع دائما الاستمتاع بالجمال في الحياة	4	3	2	1	|__|
703	أمارس رغباتي في اقتناء الأشياء الجميلة كما أريد	4	3	2	1	|__|
704	تشاركني عائلتي لحظات الاستمتاع بجماليات الحياة	4	3	2	1	|__|
705	أستطيع اختيار ألوان ملابسي وأشكالها بحرية	4	3	2	1	|__|
706	يقدر الآخرون اهتمامي بالألوان والأشياء الجميلة من وجهة نظري	4	3	2	1	|__|

المجال السابع/ حاجات تحقيق الذات:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق	
801	أشعر أنني حققت كل ما أريد في حياتي	4	3	2	1	|__|
802	أشعر انني مميزة ولدي قدرات خاصة	4	3	2	1	|__|
803	أمارس كل شيء في الحياة بتلقائية وبعيد عن الرياء	4	3	2	1	|__|
804	اطرح أفكاري الخاصة دون تقليد لأحد	4	3	2	1	|__|
805	اشعر بالحب والانتماء عندما أنجز شيئا للآخرين	4	3	2	1	|__|
806	أشعر بالاستقلالية عن الآخرين	4	3	2	1	|__|
807	لدي قدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات	4	3	2	1	|__|

القسم الثالث: مدى رضا النساء المعنفات عن الخدمات المقدمة لهن

الرقم	الفقرات	ممتازة	جيدة	ضعيفة	غير مناسبة نهائيا	
901	أعتبر الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة (بشكل عام)	4	3	2	1	|__|
902	أعتبر الخدمات **الاقتصادية** المقدمة للمرأة المعنفة	4	3	2	1	|__|
903	أعتبر الخدمات **القانونية** المقدمة للمرأة المعنفة	4	3	2	1	|__|
904	أعتبر الخدمات **الاجتماعية** المقدمة للمرأة المعنفة	4	3	2	1	|__|
905	أعتبر الخدمات **النفسية** المقدمة للمرأة المعنفة	4	3	2	1	|__|

القسم الرابع: أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة

الرقم	الفقرات	نعم	لا	
1001	مشكلات نفسية مثل الخجل الاكتئاب والقلق والإحباط وعدم الثقة بالنفس	1	2	|__|
1002	مشكلات اجتماعية مثل زيارة الأهل والصديقات وعمل العلاقات	1	2	|__|
1003	مشكلات اقتصادية مثل بخل الزوج، والتحكم براتب المرأة، وعدم وجود دخل	1	2	|__|
1004	مشكلات قانونية مثل تحيز القانون مع الرجل، والجهل بالقانون........الخ	1	2	|__|
1005	أخرى (حددي...)	1	2	|__|

القسم الخامس: الأساليب (ردة الفعل) التي تتبعينها عندما تتعرضين للعنف

الرقم	الفقرات	نعم	لا	

1111	أعترض وأناقش وأطلب من الشخص المعتدي الكف عن سلوكياته	1	2	__
1112	لا أترك البيت ولكن أتكلم مع الأهل والأقارب	1	2	__
1113	أترك البيت وأذهب لبيت أقاربي مثل الأب أو الأخ	1	2	__
1114	أتكلم مع صديقة أو زميلة أو جارة وأستشيرها	1	2	__
1115	أذهب إلى مؤسسة أو جمعية لطلب المساعدة	1	2	__
1116	أذهب إلى مركز أمني لتقديم شكوى	1	2	__
1117	أتصل مع مؤسسة هاتفيا لتلقي استشارة عبر الهاتف	1	2	__
1118	أتوجه للمحكمة لتقديم شكوى ضد المعتدي	1	2	__
1119	أطلب المساعدة من جهات دينية (شيخ، خوري،...)			
1120	أخرى: (حددي)..			

القسم السادس: هل لديك اقتراحات معينة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في الأردن؟

أكتبي ثلاث اقتراحات فقط في كل مجال

أولا: في مجال التشريعات القانونية ---

ثانيا: في مجال الأسرة:-- -

ثالثا: في مجال العمل: ---

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (2)

نموذج مقابلة

الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات في مدينة عمان

إعداد

عاطف حسن شواشرة

مقابلة مع النساء المعنفات

اسم المعنفة (اختياري):......................... نوع العنف:.........................
الشخص المعنف:... العمر:............................
مكان المقابلة:... التاريخ: / / 2011

1. كيف بدأت علاقتك مع الشخص المعنف؟ ما قصة العنف وكيف بدأت ؟ ما أسبابها؟

....
....
....
....
....
....
....

2. كيف كان يمارس العنف ضدك ؟ ضرب، شتم، تحقير، مصادرة املاك........؟

....
....
....
....
....

3. ما أهم الاحتياجات التي تعتبرينها ضرورية لك وهي غير متوفرة ؟

....
....
....
....
....
....

4. **ما رأيك بالخدمات المتوفرة للنساء المعنفات في مدينة عمان؟**

....
....
....
....
....
....

5. **هل هناك مشكلات خاصة لديك (نفسية، اجتماعية، اقتصادية، قانونية) ولا تستطيعين التغلب عليها؟**

....
....
....
....
....
....

6. **كيف تتصرفين عند التعرض للعنف ؟ ما هي ردود أفعالك ؟**

....
....
....
....
....

7. **هل لديك اقتراحات (قانونية، أسرية، في مجال العمل) للحد من ظاهرة العنف في الأردن؟**

....
....
....
....

THE SOCIAL AND PSYCHOLOGICAL NEEDS

OF BATTERED WOMEN IN AMMAN CITY

By

Atef H. Shawshreh

Supervisor

Dr. Amal Al-kharouf

ABSTRACT

This study aimed to determine the social and psychological needs of battered women in Amman, to identify problems that women face and ways they use to cope with violence. Moreover, the study aimed to measure the level of their satisfaction about services provided along with suggestions that they see necessary to eliminate violence phenomenon against women in Jordan by using the methodology of social survey.

The study sample consists of (204) battered women. The researcher developed and administered two standardized measures: a special survey to identify the social and psychological needs and a semi-opened interview.

The study findings revealed that battered women ratings of the social and psychological availability were at medium level and the utmost need that was apparent and in a high level was self-esteem.

Whereas the minimum need have battered women were the social needs. The study results showed, also that the most problem that battered women suffer from was the economical challenges.

Then, the second was the psychological problems, and finally the legal problems. Hence the most used ways that battered women adopt is objection and debate, whereas the least way used was to file a claim at the police station. Moreover, the study findings also showed that the level of satisfaction among battered women regarding service provided was generally in a medium level. The quantitative and the qualitative results of the study revealed a set of suggestions presented by the battered women to limit the violence phenomena against Jordanian women; this was categorized in three dimensions: the legal, the family, and work place.

Many recommendations were concluded in the study: provision of self support programs, provision of social and psychological services to battered women, and work to empower women's through raising awareness of legal and social rights. The study also recommends the development of a national strategic plan to fight abusive action against women, and to conduct more research and studies about the phenomena of violence against women.